

نَوَاصِبُ الْمَضَارِعِ

[أَنْ]

(ص) : نواصب المضارع : « أَنْ » . يقال : « عن » . وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر ، لا بعد يقين غير مؤول في الأصح .

ويموز في تِلْوَ : « ظَنَّ » الرفع مخففة ، وكذا خوفٌ تيقنُ مخوفُهُ في الأصح . والأصح لا تعمل زائدةً ، ولا يتقدم معمولٌ مَعْمُولِهَا .

وثالثها : يجوز مع أريد ، وعسى .

ولا يفصل ، وقيل : يجوز بِظَرْفٍ . وقيل : بشرط .

وترفع إهمالاً على الأصح . وعن الكسائي لا يقاس ، ولا تجزم ، وحكاة الرؤاسي^(١) واللحياني ، وأبو عبيدة لغةً . وتقع مبتدأ وخبراً ، ومعمولٍ حرف ناسخ ، وجارٍ ولكان ، وظَنَّ ، وبعض المقاربة ، وفعل غير الجزم ، ومضاف خلافاً لابن الطراوة ، لا بمعنى « الذي » خلافاً لابن الذكوي^(٢) .

(ش) : لما أَنهَيْتُ^(٣) منصوبات الأسماء عَقِبَتْ بمنصوبات الأفعال ، كما

(١) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي ، أبو جعفر أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو . من مصنفاته : الفیصل — معاني القرآن — التصغير — الإفراد والجمع .

وفي النسخ الثلاث : « الرواسي » بالتخفيف .

(٢) هو محمد بن مسعود الغزني ، صاحب كتاب البديع أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وتوفي ٤٣١ .

(٣) ط فقط : « لما انتهت » .

ذُكِرَ عَقِبَ المرفوعاتِ المضارعِ المرفُوعُ . فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف :

أحدها : « أن » وهي أم الباب . قال أبو حيان : بدليل الاتفاق عليها ، والاختلاف في « لن » ، و « إذن » ، و « كَيَّ » . ويقال فيها : « عن » بإبدال همزة عيناً .

وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو : « أنْ كَانَ ذَا مالٍ » ^(١) وبالأمر في نحو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ^(٢) ، وبالنهْي في نحو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَلَّا تَفْعَلَ .

وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غيرها ، فتكون « أن » على مذهبه مشتركة ، أو متجاوزاً بها . واستدل لذلك بأمرين : أحدهما : أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين ، وسوف ، وكذا الأمر .

والثاني : أننا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيَّرَ بصيغة المضارع كَلِمَ ، لما دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه .

وشرط نصب المضارع بعد « أن » ألا تقع بعد فعل يقين كعلِمَ ، وتحقق ، وتيقن ونحوها ، فإنها حينئذ المُخَفَّقة من الثَّيْقَلَة نحو : « عِلْمُ أَنْ سَيَكُونُ » ^(٣) .
خِلَافاً للفرءاء حيث جوز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العِلْم ، وما في معناه مستديلاً بقرأة « أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ » ^(٤) ، بالنصب ، وهي بمعنى أفلا يعلمون .

وبقول جرير :

(١) سورة القلم ١٤ . وفي ط « إن كان » بكسر همزة تحريف .

(٢) أ فقط : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ افْعَلْ » .

(٣) سورة المزمل ٢٠ .

(٤) سورة طه ٨٩ .

٩٩٦ - نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَلَا بُدَانِيْنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ ^(١)

وأجيب بأنّ العلم إنّما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصليّ ، أمّا إذا أوّل بالظنّ ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك .

والدليل على استعمال العلم بمعنى الظنّ قوله تعالى : « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » ^(٢) . فإن المراد بالعلم فيه الظنّ القويّ ، إذ القطع بإيمانهن غير متوصل إليه . ومنع المبرّد النصب أيضاً في المؤول بالظنّ .

فقولي في الأصح راجع إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً .

ويجوز في الواقعة بعد الظنّ الرّفع على أنها المُخَفِّفَة من الثّقيلة ، وهو قليل . والأكثر في لسان العرب النصب بعده ، قال تعالى : « أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا » ^(٣) ، وقرئ بالوجهين « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً » ^(٤) .

قال أبو حيان : وليس في الواقعة بعد الشكّ إلا النصب ، وفي الواقعة بعد فعل خوف تبيّن مخوفه نحو : خِفْتُ أَلَّا تقومَ ، وخِفْتُ أَلَّا تُكْرِمَنِي قولان ، أصحهما جواز الرّفع كما بعد الظن ، وقد سمع . قال أبو محجن :

٩٩٧ - . أخاف إذا ما ميت أن لا أذوقها ^(٥) .

(١) من قصيدة رائية لحرير يهجو بها الأخطل ، ورواية الديوان : ٢٦١ .

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لن يفاخرنا من خلقه بشر

(٢) سورة الممتحنة ١٠ .

(٣) سورة العنكبوت ٢ .

(٤) سورة المائدة ٧١ . ومن السبع لابن مجاهد ٢٤٧ : قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عمر : « أَلَّا تَكُونَ » نصباً .

(٥) لأبي مِحْجَنٍ الثَّقَفِيّ وصدره :

• ولا تدفينني في القلاة فإنتي •

انظر الدرر ٢ : ٢ .

والثاني : تعيين النصب ، وعليه المبرد .

ولا تعمل أن الزائدة عند الجمهور ، لأنها لا تختصّ بدليل دخولها على الفعل الماضي ^(١) في قوله : « فلما أن جاء البشير » ^(٢) ولا يعمل إلا المختصّ .

وجوز الأخص لإعمالها حملاً لها على المصدرية ، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجرّ . وفرق بأن الباء الزائدة تختصّ بالاسم .

ولا يجوز تقديم معمولٍ معمولٍ أن الناصبة عليها ، لأنها حرف مصدريّ ، ومعمولها صلة لها ، ومعمولُه من تمام الصلة ، فكما لا تتقدّم الصلة لا يتقدّم [٣/٢] معمولها ، هذا مذهب البصريّين .

وجوز القراءة بتقديمه لقوله :

٩٩٨ - . كان جزائي بالعصا أن أجلدا ^(٣) .

فقوله : « بالعصا » متعلق « بأجلد » ، وأجيب بنوره ، أو تأويله على تقدير متعلق دلّ عليه المذكور .

ونقل ابن كيسان عن الكوفيّين الجواز في نحو : طعامك أريد أن أكل ، وطعامك عسى ^(٤) أن أكل .

ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ، ولا قسم ولا غير ذلك . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

(١) الماضي « سقطت من ط .

(٢) سورة يوسف ٩٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٨٦ وفي النسخ الثلاث « خير » مكان : « جزائي » تحريف وفي أ فقط : « بالرضا » مكان : « بالعصا » تحريف .

(٤) في أ فقط : « ويعجني » مكان : « عسى » .

وجوّزه بَعْضُهُمْ بِالظَّرْفِ وَشِبْهِهِ نَحْوُ : أَرِيدَ أَنْ عِنْدِي تَقَعُدَ ، وَأَرِيدَ أَنْ فِي الدَّارِ تَقَعُدَ ، قِيَاساً عَلَى أَنْ الْمَشْدُودَةُ حَيْثُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا بِجَمَاعٍ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْعَمَلِ .

وجوّزه الكوفيّون بالشرط نَحْوُ : أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَرُزْنِي أَزُورَكَ بالنصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً ، وَجَزَمَ ^(١) : أَزُرَكَ جواباً .

ويجوز إهمال « أَنْ » حملاً على أختها ما المصدرية ، فَيَرْفَعُ الفعل بعدها ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ « أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةُ » ^(٢) بالرفع . وقيل : لا ، وَأَنْ المرفوعَ بعدها الفعل مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا الْمَصْدَرِيَّةَ ، وَعَلَيْهِ الكوفيّون .

ولا يجوز الجزمُ بـ « أَنْ » عند الجمهور ، وجوّزه بعض الكوفيّين . قال الرّواصيّ من الكوفيّين : فَصَحَاءُ الْعَرَبِ يَنْصَبُونَ بَأَنْ وَأَخَوَاتِهَا الْفِعْلَ . وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ بِهَا . وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بِهَا . وَأَنشَدَ عَلَى الْجَزْمِ :

— ٩٩٩ — . أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا . ^(٣)

وَمِمَّنْ حَكَى الْجَزْمَ بِهَا لُغَةً مِنَ الْبَصَرِيِّينَ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَاللَّحْيَانِيُّ ، وَزَادَ أَنَّهَا لُغَةُ بَنِي صُبَّاحٍ . ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ أَنْ مَعَ مَعْمُولِهَا فِي تَقْدِيرِ الْأَسْمِ تَسْلُطُ عَلَيْهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ وَاللَّفْظِيُّ ، فَتَقَعَّ مَبْتَدَأُ نَحْوُ : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ^(٤) . وَخَبَرُ

(١) ط : « وجوز ، مكان : « وجزم » تحريف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) الجعيل بن معمر العذريّ . ديوانه ٢٩٩ وعجزه :

• فَأَتْرَكُهَا ثَقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ •

وَصَدَرَ الشَّاهِدُ فِي الدِّيَوَانِ :

• أَخَافُ إِذَا أَنْبَأْتُكُمْ أَنْ تَرُدَّتِي •

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(٤) سورة البقرة ١٨٤ .

مُبْتَدَأٌ نَحْوُ : الْأَمْرُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا .

ولا يكون مبتدؤها إلا مصدرًا ، فإن وقع جثة أول . ومعمولًا لحرف ناسخ نحو : إِنَّ عِنْدِي أَنْ تَخْرُجَ ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مُصَدَّرًا إِلَّا فِي لَعْل ، فيجوز أَنْ يَكُونَ جُثَّةٌ نَحْوُ : لَعْلَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ حَمَلًا عَلَى « عَسَى » .

ومعمولًا بحرف جر ، ويكثر حذفه ، ومعمولًا لكان وأخواتها اسماً وخبراً نحو : كَانَ أَنْ تَقْعُدَ خَيْرًا مِنْ قِيَامِكَ ، وَتَكُونَ عَقُوبَتُكَ أَنْ أَعْزَلَكَ .

ومعمولًا لظن وأخواتها مفعولاً أولًا ، وثانيًا نحو : ظَنَنْتُ أَنْ تَقُومَ خَيْرًا مِنْ أَنْ تَقْعُدَ . وقوله :

١٠٠٠ - إِنْ رَأَيْتَ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَيْكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا ^(١)

أَي : لُبْسِ الثِّيَابِ .

ومعمولًا لبعض أفعال ^(٢) المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو : طَلَبْتَ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ ، وَأَرَدْتُ أَنْ تَفْعَلَ ، وَبَدَأَ لِي أَنْ أَقُومَ ، بِخِلَافِ أفعال الجزم ^(٣) ، لَا يُقَالُ ^(٤) : فَعَلْتُ أَنْ أَقُومَ ^(٥) . أَي : الْقِيَامَ ، وَلَا أُعْطِيَتْكَ أَنْ تَأْمَنَ ، أَي : الْأَمَانَ .

ومعمولًا لاسم مضاف نحو : إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ ، وَخِيفَةُ أَنْ تَفْعَلَ ، وَأُجِيءَ بَعْدَ أَنْ تَقُومَ ، وَقَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ .

(١) لعبد الرحمن بن حسان .

من شواهد سيويه ١ : ٤٧٥ ، وروايته : « حر الثياب بالحاء والراء المهملتين .

(٢) « أفعال » سقطت من أ ، ب .

(٣) أ : « أفعال غير الجزم » بزيادة : « غير » تحريف .

(٤) « لا يقال » سقطت من أ . ومكانها : « نحو » .

(٥) أ : « علمت » مكان « فعلت » .

وقال ابن الطراوة : لا يجوز أن يضاف إلى أنّ ومعمولها ، لأن معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان ، وليس بثابت ، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه ، فإن ثبوت (١) غيره محال .

[لن]

(ص) : « لن » (٢) بسيطة ، وقال الخليل من : « لا أن » والقرءاء : لا النافية أبدلت نونا .

ولما تنصب مستقبلاً ، وتُفِيدُ نفيه ، وكلنا التأكيد لا التأييد على المختار .
وقال بعض البيانين : لنفي ما قرب .
والمختار وفقاً لابن عصفور : تَرِدُ للدعاء .
ويقدم معمولٌ معمولٍها خلافاً للأخفش الصغير ، ولا يفصل اختياراً .
وجوزّه الكسائي بقسمٍ ومعمول ، والقرءاء بشرطٍ ، وأظن . وتُهْمَلُ ،
وحكى اللحياني الجزم بها (٣) .

(ش) : الثاني : من نواصب المضارع « لن » ، والجمهور أنها حرف بسيط ، لا تركيب فيها ولا إبدال . وقال الخليل والكسائي : إنها مركبة من : « لا أن » ، فأصلها : « لا أن » حذفت الهزة لكثرة الاستعمال ، كما حذفت في قولهم : وَيَلُحَمِ ، والأصل : وَيَلُ أَمَمِ ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين : أَلَف « لا » ، ونون « أن » ، فصارت « لن » . والحامل لها على ذلك قرْبُها في اللفظ من : « لا أن » ، ووجود معنى : « لا » ، « وأن » فيها وهو النفي ، والتخليص للاستقبال .

(١) ب ، ط : « فإن ثبت غيره محال » .

(٢) « لن » سقطت من أ .

(٣) « بها » سقطت من أ .

وقال الفرّاء : هي لا النافية ، أُبدل من ألفها نونٌ ، وحمله على ذلك اتّفاقهُما في النفي ، ونفي المستقبل ، وجعل « لا » أصلاً لأنها أقعد في النفي من « لن » ، لأن « لن » لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت ردّ القولين في حاشية « المغنى » .

وتنصب « لن » المستقبل ، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه [٤/٢] ثم مذهب سيويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون (١) النفي بها أكّد من النفي بلا .

وذهب الزمخشري في « مُفَصِّلِهِ » : إلى أن « لن » لتأكيد ما تعطيه ، « لا » من نفي المستقبل . قال : تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكّدت وشدّدت ، قلت : لن أبرح اليوم ، قال تعالى : « لا أبرحُ حتّى أبلغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ » (٢) . وقال : « فلن أبرح الأرض حتّى يأذن لي أبي » (٣) .

وذهب الزمخشري في « أنموذجِهِ » (٤) : إلى أنها تفيد تأييد النفي .

قال : فقولك : لن أفعله ، كقولك : لا أفعله أبداً ، ومنه قوله تعالى : « لن يَخْلُقُوا ذُبَاباً » (٥) . قال ابن مالك : وحمله على ذلك اعتقاده في « لن تراني » أن الله لا يرى ، وهو باطل . وردّه غيره بأنها لو كانت للتأييد لم يُقَيّدْ منفيها باليوم في : « فلن أكلم اليوم أنسياً » (٦) . ولم يصحّ التوقيت في قوله : « لن نبرح عليه عاكفين حتّى يرجع إلينا موسى » (٧) . ولكان ذكر الأبد في قوله : « ولن يتمنوه أبداً » (٨) تكراراً ، إذ (٩) الأصل عدمه . وبأن استفادة

(١) « أن يكون » سقطت من أ .

(٢) سورة يوسف ٨٠ .

(٣) سورة الكهف ٦٠ .

(٤) سورة الحج ٧٣ .

(٥) ١ : « في المفرد » تحريف .

(٦) سورة طه ٩١ .

(٧) سورة مريم ٢٦ .

(٨) « إذ » سقطت من ب ، ط .

(٩) سورة البقرة ٩٥ .

التأييد في آية « لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً » ^(١) ، مِنْ خارج ^(٢) . وقد وافقه على إفادة التأييد ابن عَطِيَّة ^(٣) : وقال في قوله : « لَنْ تَرَانِي » ^(٤) : لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ، ولا في الآخرة ، لكن ثبت في الحديث المتواتر : « أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَهُ » . ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم : ابنُ الخُبَّاز ، بل قال بعضهم : إنَّ منعه مكابرةٌ ، فلذا اخترته دون التأييد .

وأغرب عبد الواحد الزمِّلَكَاني ^(٥) فقال في كتابه « التَّيَّيَانُ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ » : إنَّ « لَنْ » لنفي ما قُرْب ، ولا يمتدَّ معنى النفي فيها . قال : وسِرَّ ذلك أَنَّ الْأَلْفَاضَ مُشَاكِلةٌ لِلْمَعَانِي ، « ولا » آخرها أَلْف ، والألف يكون امتدادُ الصَّوْتِ بها ، بخلاف التَّوْنِ ، ونقل ذلك عنه ابنُ عَصْفُور ، وأبو حِيَّانٍ ، وردَّاه .

والجُمُهور على أن الفعل بعد « لَنْ » لا يَخْرُجُ عن كونه خبراً كحالهِ بعد سائر حروف النفي غير لا .

وذهب قوم : إلى أنه قد يَخْرُجُ بعد « لَنْ » إلى الدَّعَاءِ كحالهِ بعد لا ، قال الشَّاعِرُ في « لا » .

(١) سورة الحج ٧٣ .

(٢) قال الصبان ٣ : ٢٧٨ : « وَأَمَّا التَّيْيِدُ فِي : « لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً » فَلَأَمْرٌ خَارِجِيٌّ ، لَا مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ « لَنْ » .

(٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف ... بن عطية الغرناطي الإمام أبو محمد الحافظ القاضي .

ألف الضمير العظيم ، توفي سنة ثنتين ، وقيل : إحدى ، وقيل : ست وأربعين وخمسمائة .

(٤) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٥) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف مات ٦٥١ .

• ولا زالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطَرُ^(١) .

١٠٠١ -

وقال في لن :

١٠٠٢ - لن تَزَالُوا كَذَلِكَمُ ثُمَّ لَا زِلْ - ت لكم خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٢)

وهذا القول اختاره ابن عصفور : وهو المختار عندي ، لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر .

وتقدم معمول معمول « لن » عليها جائز ، خلاف معمول معمول « أن » ، إذ لا مصدرية فيها ، وقد قالوا : إن « لن أضرب » نفي لسأضرب ، فكما جاز : زيدا سأضرب ، جاز زيدا لن أضرب . ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي ، لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي .

ولا يجوز الفصل بين « لن » وبين الفعل في الاختيار ، لأنها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجز لن تجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب « تضرب » ، لأن الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ « لا » كما لا يقال : لن لا تضرب زيدا ، هذا مذهب البصريين وهشام .

واختار الكسائي الفصل بالقسم ، ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيدا ولن زيدا أكرم . ووافقه الفراء على القسم ، وزاد = جواز الفصل بـ « أظن » نحو : لن أظن أزورك بالنصب ، وبالشرط نحو : لن إن تزرنني أزورك بالنصب ، وجوز الإلغاء والجزم جواباً .

قال أبو حيان : وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصحيح ، لأن « لن » وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٣٤٩ .

الناصبية للأسماء ، فكما لا يجوز الفصلُ بين إنَّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل ، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقبحُ منه بين عوامل الاسماء والأسماء ، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء .

وحكى اللحياني^(١) الجزمَ يِلن لغةً وأنشد عليه :

١٠٠٣ - لَنْ يَخِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الثَّحْلَقَةَ^(٢)

[كي]

(ص) : كي^(٣) إنَّ كانت الموصولة ، فالتصبب بها عند الجمهور ، أو الجارة فبأن مضمرة .

وجوز الكوفية إظهارها . وتتمين الأولى بعد اللام ، والثانية قبلها ، وترجع مع إظهار أن .

وأنكر الكوفية كونها جارة . وقوم كونها ناصبة .

ولا تفيد الناصبية علة ، ولا تصرف ، بل تجر باللام .

ويجوز تأخير معلوليها ، والفصل بلا النافية ، وما الزائدة ، وبهما لا بغير ذلك .

وجوزه الكسائي بمعمول ، وقسم ، وشرط ، ولا عمل . وابن مالك وولده : وتعمل .

ولا يُقدّم معمول منصوبها ، ولا على [٥/٢] المعلوم في الأصح .

(١) اللحياني ، سقط من أ .

(٢) نسب لأعرابي . من شواهد الأشموني ٣ : ٢٧٨ .

وانظر شرح شواهد المغني ٦٨٨ .

(٣) « ص » ، « كي » سقط من أ .

وجوز الكوفية والمبرد التنصب بـ « كما » .

(ش) : الثالث من نواصب المضارع كيّ : ومذهب سيويوه والأكثرين : أنها حرف مشترك ، فتارة تكون حرف جرّ بمعنى اللام ، فتتفهم العلة ، وتارة تكون حرفاً تنصب ^(١) المضارع بعده ... واختلف هؤلاء :

فمذهب سيويوه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أن « أن » مضمرة بعدها . وزهـب الكوفيتون : إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم .

وقيل : إنها مختصة بالاسم ، فلا تكون ناصبة للفعل .

واحتج من قال : إنها مشتركة بأنه سُمِعَ من كلام العرب : جئت لكي أتعلّم ، وسمع من كلامهم : كيّمه ، فأما : لكي أتعلّم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجرّ عليها ، وليست فيه حرف جرّ لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ .

وأما كيّمه فهي حرف جرّ بمعنى اللام كأنه قال : ليّمه ؟ ووجه ^(٢) الاستدلال من هذا اللفظ أنه قد تقرر من لسان العرب أن « ما » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ حذفت ألفها نحو : ييم ، وليم ، وفييم ، وعمّ ، فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت .

ويدلّ أيضاً على أنها جارة دخولها على « ما » المصدرية كقوله :

١٠٠٤ — • يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ ^(٣) .

(١) من قوله : « تنصب المضارع » إلى قوله : « بنفسها » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « ويوجه » .

(٣) قاله قيس بن الخطيم ، وصدره :

• إذا أنت لم تنفع فضرّر فإنما • =

رفع الفعل على معنى : يراد الفتي للضرء والتنع .

وأما جيئت كي أعلم ، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها ، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها ، فتكون بمعنى أن ، واللام مقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف في : جيئت أن أعلم . ويحتمل عندهم أن تكون الجارة ، وتكون أن مضرة بعدها ، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف – على ما سيأتي بيانه –

ويبنى على هذا المذهب قرع ، وهو أنه : هل يجوز أن تدخل كي على « لا »^(١) أم لا يجوز ؟

والجواب أنك إن قدرتها الجارة لم يجز ، لأن « كي » كاللام ، فلا تدخل عليها إلا مع « أن » ، كما في اللام نحو : « لثلاث يعلم »^(٢) . وإن قدرتها الناصبة جاز نحو : « كيلا تقدم » .

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية ، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كأن^(٣) . ولا تصرف تصرف « أن » ، فلا تقع مبتدأة ، ولا فاعلة ، ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام .

وتعين الناصبة بعد اللام نحو : جيئت لكي أعلم ، لثلاث يجمع بين حرفي جر ، ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كأن^(٤) ، ولذلك شبه سيبويه إحداهما بالأخرى .

= ونسبه السيوطي في شرح شواهد المفتي ٥٠٧ للناطقة النيباني . وقيل : للناطقة الجعدي . وانظر الخزانة ٣ : ٥٩١ .

(١) ط فقط : « على اللام » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط المزة ، تحريف .

(٤) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط المزة ، تحريف .

وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل اللّام نحو : جثتُ كَيّ لأقرأ ، فكَيّ حرف جرّ ، واللامُ تأكيدٌ لها وأنّ مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللام .

ولا يجوز الفصل بين النّاصبة والفعل بالجارّة ولا بغيره .

ولا يجوز أن تكون كي زائدة ، لأنّ « كي » لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع ، فيحمل هذا عليه .

وهذا التّركيبُ أي مجيء « كي » قبل اللّام نادرٌ ، ومنه قول الطّرمّاح :

١٠٠٥ - . كادوا يَنْصُرُ نعيمَ كَيّ لِيُلْحِقَهُمْ ^(١) .

وإضمارُ « أن » بعد الجارّة على جهة الوجوب ، فلا يجوز إظهارها عند البصريّين إلّا في ضرورة .

وجوزّه الكوفيّون في السّعة .

قال أبو حيّان : والمحفوظ إظهارها بعد « كي » الموصولة بما كقوله :

١٠٠٦ - . كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا ^(٢) .

ولا أحفظ من كلامهم : جثتُ كَيّ أنْ تكرمني .

ومع إظهار اللّام ^(٣) نحو : جثتُ لكيما أنْ تقوم ، يترجّع كونها جارة مؤكّدة

(١) هو للطّرمّاح كما ذكر السيوطي في الجمع ، وصاحب الدرر ٢ : ٥ يقول : لم أحرّ على قائله وتمتّه .

(٢) لجميل بن عُمَر العُدريّ . والشاهد قطعة من بيت تمامه :

. فقالت أكلّ الناس أصبحتُ مانحاً ... لسانك

ديوانه ١٢٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٩٠ .

(٣) ب ، ط : « ومع إظهار أن » تحريف صوابه في أ .

لِلآم على كونها ناصبة مؤكدة بأن^(١) ، لأنّ «أن» هي التي وَلِيَتْ الفعل ، وهي أمّ الباب ، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل ، واللام أصلٌ في باب الجرّ ، فكانت كي تأكيداً لها ، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ «أن»^(٢) ، لأنّ التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكّد .

ومن أحكام كي^(٣) : أنه لا يمتنع تأخير معلولها ، فيجوز أن تقول : كي تُكْرِمَنِي جِئْتُكَ سواء كانت الناصبة أو الجارة ، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله ، وتقدّم المفعول من أجله سائغٌ .

قال أبو حيان : وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» النافية نحو : «كي لا يكون دولة»^(٤) . وبـ «ما» الزائدة كقوله :

١٠٠٧ - • تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَمَحَالِدًا^(٥) •

وبهما معا كقوله :

١٠٠٨ - أَرَدْتُ لِكَيْمَا لَا تَرَى لِي عِشْرَةً
وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطِي الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ^(٦)

(١) «لأن» سقطت من أ ، ب .

(٢) «كي» سقطت من أ .

(٣) سورة الحشر ٧ .

(٤) لأبي ذؤيب وعجزه :

• وهل يُجْمَعُ السِّفَانِ وَيَنْحَكُ فِي غِمْدِ •

الخرابة ٣ : ٥٩٧ ، وديوان المهذلين ١ : ١٥٩ ، وقد سقط هذا الشاهد وما بعده إلى قوله :

«أردت لكيما» الخ من أ .

(٥) قائله مجهول وفي النسخ الثلاث «تري لي عشرة وفي الدرر ٢ : ٥ : «لا تراني عشرين» .

وأما الفصل بغير « ما » ، فلا يجوز عند البصريين ، وهشام ، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار . وجوزّه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسم وبالشرط ، فيبطلُ عملُها ، فنقول : أزورك كي والله تزورني ، وأكرمك [٦/٢] كي غلامي تُكريمُ ، وأزورك كي إن تكافئ أكرمك .

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل .

قال أبو حيان : وهو مذهب ثالث لم يسبقا إليه .

وتقدّم معمول معمولها ممنوعٌ ، وله ثلاث صور : أحدها : تقدّمه على المعمول فقط نحو : جئت كي التحوّ أتعلم . والثانية : على كي فقط نحو : جئت التحوّ كي أتعلم . والثالثة : على المعلوم أيضاً نحو : التحوّ جئت كي أتعلم .

وعليه المنع في الأولى لِلْفَصْلِ ، وفي الثانية والثالثة أن كي من الموصولات ومعمول الصلّة لا يتقدّم على الموصول .

وإن كانت جارة فأن مضمرة ، وهي موصولة أيضاً .

وفي الصّورة الثانية خلافٌ للكسائي . قال أبو حيان : ولا يبعد أن يجزى في الثالثة ، لكنه لم يُنقل .

وأثبت الكوفيون من حروف النصب « كما » بمعنى : « كيما » ، ووافقهم المبرد ، واستدلوا بقوله :

١٠٠٩ - وطرفك إما جئتنا فاصرفتهُ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(١)

(١) من قصيدة لابن أبي ربيعة كما في الدرر ٢ : ٥ وفي رواية العيني منسوب للبيد العامري .

وفي الأشموني ٣ : ٢٨١ : « فاحسنه » مكان : « فاصرفته » .

ورواية الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٦ .

إذا جئت فامنعْ طرفَ عينيكَ غيرَنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وأنكر ذلك البصريّون ، وتأولوا ما ورد على أن الأصل : كيما : حذفت ياءه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما ، وحذف النون من الفعل ضرورة .

[إذن]

(ص) : إذن ^(١) : الجمهور : أنها حرفٌ بسيطٌ . وقال الخليل من : « إذن أن » . والرندي ^(٢) : « إذا أن » . وقومٌ : اسمٌ . وأنها تنصب بنفسها لا بأن المضمره ، وتليها ^(٣) جملةٌ اسميةٌ ، وخبر ذي خبر . وإنما تنصب مستقبلاً وليها مُصدّرةٌ ، والرفع حينئذٍ لغيةً أنكرها الكوفيّون .

فإن وليت عاطفاً قلّ النصب ، أو ذا خبر امتنع . وجوزّه هشام بعد مبتدأ ، والكسائي بعد اسمي أن ، وكان .

وفصل بقسم حذف جوابه ، ولا النافية .

وجوزّه ابنُ بابشاذٍ بنداؤه ، ودعاؤه . وابن عصفور والأبلي بظرف . والكسائي وهشام والقراء بمعمول ، ثم اختار الرفع والكسائي التنصب . وجوز تقدّمه مع العمل ودونه ، والقراء وأبطله ، ولا نصّ للبصرية .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعدهم المنع .

ومعناها : قال سيّويه الجواب والجزاء ، قال الشكّونين دائماً ، والفارسي غالباً ، ولا يحذف معمول ناصب دونه ، ولا لدليل على الأصحّ .

(ش) : اختلاف التحويتون في حقيقة « إذن » ، فذهب الجمهور : إلى أنها

(١) « ص » ، إذن ، مقطاً من أ .

(٢) سبق ذكره ١ : ١٢٦ .

(٣) ط ققط : « وتليهما » ، بآلف التثنية .

حرف بسيط ، وذهب قوم : إلى أنها اسم ظَرَف ، وأصلها : إذْ الظرفية ، لَحِقَها التنوين عِيَوْضاً من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجَزَائِيَّة ، فبقي فيها معنى الرِّبَط والسَّبَب .

ولهذا قال سيبويه : معناها الجواب والخزاء ، فقال الشَّلَوِيُّن : دائماً في كل موضع . وقال أبو عليّ الفارسيّ : غالباً في أكثر المواضع ، كقولك لمن قال أزورك : إذن أكرمك ، فقد أَجَبْتَهُ ، وجعلت إكرامه جزاء زيارته ، أي : إنْ تَزُرُنِي أَكْرَمْتُكَ . قال : وقد تَتَمَخَّضُ للجواب كقولك : لمن قال أَحْبَبَكَ : إذن أَصْدَقُكَ ، إذْ لا مجازاة هنا ، والشَّلَوِيُّن يتكلف في جعل مثل هذا جزاءً ، أي إنْ كنت قلت : ذلك حقيقة صدقتك .

وذهب الخليل : إلى أنها حرف تركّب مِنْ « إذ » و « أن » وغلب عليها حكم الحرفيّة ، ونقلت حركة الهزمة إلى الذّال ، ثم حذفت والتزم هذا النقل ، فكان المعنى ، إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذْ أن أكرمك ^(١) ، قلت حيثن ^(٢) : زيارتي واقعة . ولا يتكلّم بهذا .

وذهب أبو عليّ عمر بن عبد المجيد الرندي : إلى أنها مركبة من « إذا » ، « وأن » ، لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الرِّبَط كإذا ، والنَّصَب كأنْ ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين .

وعلى الأوّل فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين ، لأنها تطلبه إلى الاستقبال . وقال الزّجاج والفارسيّ : الناصِبُ أن مضمرة بعدها ، لا هيّ ، لأنها غير مختصة ، إذ تدخل على الحمل الابتدائية ، نحو : إذن عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِيكَ وتليها الأسماء

(١) في ب : « أزورك » مكان : « أكرمك » .

(٢) « قلت حيثن » سقطت من أ .

مبنية على غير الفعل .

ولنصحبها المضارع ثلاثة شروط :

أحدها : كونه مستقبلاً ، فلو قيل لك : أَحْبَبْتُكَ ، فقلت : إِذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً رفعت ، لأنه حال ، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال ^(١) .

ثانيها : أن يليها فيجب الرفع في نحو : إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ للفعل . ويغتر الفصّل بالقسم ، وبلا النافية خاصة ، لأن القسم تأكيد لربط إِذَنْ . و «لَا لَمْ يَتَدَّ» ^(٢) بها فاصلة ، في أن ، فكذا في [٧/٢] إِذَنْ قال الشاعر :

• إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ ^(٣) .

وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصّل بينهما بالنداء والدعاء نحو : إِذَنْ - يا زَيْدُ - أَحْسَنَ إِلَيْكَ ، وإذن - يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ - يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ .

قال أبو حيان : ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب .

وأجاز ابن عصفور والأبدي الفصّل بالظرف نحو : إِذَنْ - غداً - أَكْرِمُكَ . وأجاز الكسائي وابن هشام والقرءاء = الفصّل بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو : إِذَنْ فَيْكَ أَرْغَبَ ، وَأَرْغَبُ ، وَإِذَنْ صَاحِبِيكَ أَكْرِمُ وَأَكْرِمُ .

فلو قدمت معمول الفعل على إذن نحو : زَيْدًا إِذَنْ أَكْرِمُ .

(١) ط فقط : « إلى الاستقبال » .

(٢) ط : « والأكثر تقيدها » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت . قال في الدرر ٢ : • : وقد بحث عنه في ديوان حسان فلم أجده .

من شواهد : أوضح المسالك ، رقم ٤٩٧ . وعجزه :

• تشيب الطفل من قبل المشيب .

فذهب الفراء : إلى أنه يبطل عملها . وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب .
قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ، ومقتضى اشتراطهم
التصدير في عملها ألاّ تعمل ، والحالة هذه ، لأنها غير مصدرّة ^(١) . ويحتمل أن
يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تُصدّر لفظاً فهي مصدرّة في النية ، لأن النية بالمفعول
التأخير .

ثالثها : أن تكون مصدرّة فلا تنصب متأخرة نحو : أكرمك إذن بلا خلاف ،
لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه .

وأما المتوسطة : فإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو :
إن تزرني إذن أكرمك ، أو القسم لجوابه نحو :

١٠١١ - لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها

وأمكنني منها إذن لا أقبلها ^(٢)

أو الخبر للمخبر عنه نحو : زيد إذن يكرمك ، امتنع النصب في الصور كلها .
وفي الأخيرة خلاف ، فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال . وأجازه الكسائي
بعد اسم إن نحو :

١٠١٢ - . إني إذن أهلك أو أطيراً . ^(٣)

(١) ط فقط : « غير مصدر » بإسقاط تاء التانيث .

(٢) لكثير عزة . من شواهد سيويه ١ : ٤١٢ .

(٣) قاله مجهول . وصدده :

• لا تركني فيهم شطيرا •

الإنصاف ١ : ١٧٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠ ، والخزاعة ٣ : ٥٧٤ .

والشطير : الغريب .

وبعد اسم كان نحو : كان عبدُ الله إِذَنْ يُكْرِمُكَ .

ووافق القراء والكسائي في إنَّ ، وخالفه في كان ، فأوجب الرفع .

ونصَّ القراء على تعيين الرفع بعد ظَنَّ نحو : ظننت زيدا إِذَنْ يُكْرِمُكَ .

قال أبو حيان : وقياس قول الكسائي جوازُ النصب أيضاً .

وإن وليت عاطفاً قلَّ النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى :

« وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا » ^(١) . « فَإِذَا لَا يُوْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا » ^(٢) .

وقرىء شاذاً : « لَا يَلْبِثُوا » ، ولا « يُوْتُوا » ، فمن ألغى راعي تقدّم حرف

المعطف ، ومن أعمل راعي كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة .

وإلغاء « إِذَنْ » مع اجتماع الشروط لفةً لبعض العرب ، حكاه عيسى بن عمر ،

وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيين ، فلم يُجِزْ أَحَدٌ منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان :

ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ إلا أنها لغة نادرةٌ جيداً ،

ولذلك أنكرها الكسائي والقراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل .

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها ، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً ،

فلو قيل : أتريد أن تخرُجَ ؟ لم يجزْ أن تجيب بقولك : « أريد أن » ونحذف « أخرج » .

وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري « فيذهب كيما فيعودُ

ظهره طبقاً واحداً » ^(٣) ، يريد : كيما يسجدُ ، قال : وهذا كقولهم : جثت

ولمّا ، قال أبو حيان : وليس مثله ، لأن حذف الفعل بعد لمّا للدليل جائزٌ منقولٌ

في فصيح الكلام ، ولم ينقل من نحو هذا شيءٌ من ^(٤) كلام العرب .

(٢) سورة النساء ٥٣ .

(١) سورة الإسراء ٧٦ .

(٣) انظر البخاري : « باب التضير » .

(٤) ب ، ط : « في » مكان : « من » .

[لامُ الجُحود]

(ص) : مسألة : تنصب « أن » مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح . وهي المسبوقه بكون ماضٍ لفظاً أو معنى ، منفي بما أو لم ، قيل : أو أخوات كان . قيل : أو ظنّ قيل : أو كلّ فعل .

وحذف الخبر معها حتمٌ غالباً .

وزعم الكوفيّة التنصب بها ، فمدخولها الخبر ، وهي زائدة للتأكيد ، وتعلب بقيامها مقام « أن » ، والفهري لا يرفع مدخولها ضمير السبي .

وجوز قوم إظهار « أن » مع حذفها . وقومٌ دونه ، ولا تلي مفرداً .

(ش) : « أن » أمّ الباب ، فلهذا تنصبُ ظاهرةً ومضمرةً ، ولها إذا أضمرت حالان : حال وجوب ، وحال جواز .

فالأول : بعد نوعين من الحروف : أحدهما : ما هو حرف جرّ ، والآخر : ما هو حرف عطف ، فالأول حرفان : أحدهما اللام التي يسميها النحويّون لام الجحود .

ومذهب البصريّين : أنّ النصب بعدها بأن مضمرةً . وذهب الكوفيّون : إلى أنّ الناصب هو لام الجحود نفسها . وذهب ثعلب : إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن .

وعلى الأول : لا (١) يجوز إظهار أن ، لأن إيجابه : كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين [٨/٢] فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ .

(١) في أ : « الأول لا » سقطت من أ .

وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في « كي » نحو :
ما كان زيدٌ لأن يَقُومَ^(١) . قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماع من العرب .

وأجاز بعض النحاة حذفَ اللّام ، وإظهار « أن » نحو : « وما كان هذا القرآنُ أنْ يُفْتَرَى^(٢) » أي لِيُفْتَرَى . وأوله المانِعُونَ بأنَّ « أن » وما بعدها في تأويل المصدر ، والقرآن أيضاً مصدرٌ ، فأخبر بمصدرٍ عن مصدر .

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصحّة الكلام بدونها ، إذ يقال في :
ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل ، لا لأنها زائدة ، إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجهٌ صحيحٌ .

قال أبو حيّان : ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء مین
أنَّ اللّام في نحو قوله : « وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ^(٣) » هي لام كي . وهذا نظير
مَنْ سَمَى اللّام في ما جئتكَ لِنُكْرِمَتِي لامَ الجُحُودِ بل قول هذا أشبه ، لأن اللام
جاءت بعد جَحَدٍ لغةً ، وإن كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا
أنْ تُسمّى هذه لام كي فسهوٌ^(٤) مین قائله .

ولأنما تقع^(٥) لام الجحود بعد كَوْنٍ منفيٍّ بما أو لَمْ دون إنْ ، ولما هو ماضٍ
لفظاً^(٦) نحو : « ما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ^(٧) » أو معنى نحو : لم يكنْ زيدٌ لِيَقُومَ .

(١) أ ، ب : « ما فاز إلا أن يقوم » وهو تحريف .

(٢) سورة يونس ٣٧ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

(٤) أ : « فهو وهم من قائله » .

(٥) أ : « ولأنما تقع » تحريف .

(٦) في أ : « بعد كون ماضٍ لفظاً فنصّ بما أو لم دون ولا نحو » الخ ، ب : « بعد كون ماضٍ لفظاً نحو » الخ . صوابه في ط .

(٧) سورة الأنفال ٣٣ .

ومذهب البصريين : أن خبر كان حينئذ محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وأن الفعل^(١) ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أن المضمره ، والفعل المنصوب بها في موضع جرّ والتقدير : ما كان الله مُريداً^(٢) لكذا . والدليل على هذا التقدير : أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب . قال :

١٠١٣ - . سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِيَتَسَمُوْا^(٣) .

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها .

ومذهب الكوفيّين : أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد . وذهب بعض النحويين : إلى أن لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو : ما أصبح زيدٌ يضرب عمراً ، ولم يُصْبِحْ زيدٌ يضرب عمراً . وزعم بعضهم : أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً يضرب عمراً ، ولم أظن زيداً يضرب عمراً^(٤) . قال أبو حيان : وهذا كونه تركيباً لم يسمع فوجب منعه .

وذهب بعضهم : إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمه فعلٌ نحو : ما جئتُ لِيُكْرِمَنِي .

قال أبو حيان : وهذا فاسدٌ ، لأن هذه لام كي ، والفرق بينهما من وجوه كثيرة - ستأتي .

(١) ط : « العمل ، مكان : « الفعل ، تحريف .

(٢) أ : « ما كان الله يعيد لذلك » تحريف .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وعجزه :

• ولكن المضيق قد يصابُ .

وذكر في التصريح غير منسوب ٢٣٥ .

(٤) « ولم أظن زيداً يضرب عمراً ، سقط من أ .

[حتى]

(ص) : وبعد حتى الجارة ، وزعمها القراء غيرها ، والنصب بها ، والكسائي بها ، والجرّ إلى مضرة جوازاً ، وقوم : ناصبة جارة بنفسها تشبيهاً بأن ، وإلى ، عليها يجوز إظهار « أن » ^(١) وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها .

ومعناها : كي ، أو إلى ، قال الخضر اوي وابن مالك : أو إلا .

ولأنما تنصب مستقبلاً وجوباً ^(٢) إن كان حقيقة ، وإلا فجوازاً ، وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسبباً عما قبلها ، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلها .

والأصحّ نعين النصب مع فعل غير موجب ، وقلتما لا « كثر ما » و « طالما » . وربما جوزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب ، ونصب حال مُسَبَّب .

والنصب بها مطلقاً لغة ، ولا تفصل ، وجوزه الأخفش وابن السراج بظرف وشرط ماضٍ .

وهشام بقسم ، ومفعول ، وجرّ . والأخفش وابن مالك تعليقها .

(ش) : الحرف الثاني . حتى ، وكونها الجارة ، والنصب بعدها بـ « أن » لازمة الإضمار وجوباً هو مذهب البصريين ، واستدلوا بثبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف « ما » الاستغماية بعدها نحو :

١٠١٤ - . فحتامَ حَتَامَ العناءُ الْمُطَوَّلُ ^(٣) .

(١) « أن » سقطت من أ .

(٢) ط : « وجواباً » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) للكميت بن زيد . وصدّره :

• فَتِلْكَ وِلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْثُهُمْ •

انظر حاشية الأمير على المغني ٢ : ٣ .

ولم ينسب صاحب الدرر ٢ : ٦ .

وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبةً للفعل ، لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، لأن ذلك ينفي الاختصاص .

واختلف الكوفيون ، فذهب القراء : إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة ، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى . وذهب الكسائي : إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارة باضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريين . ثم إنه جوز إظهار « إلى » بعدها ، فقال : الجرّ بعد حتى يكون بإلى مُظْهَرَةً ، ومُضْمَرَةً . وذهب بعض الكُوفِيِّين : إلى أنها ناصبةً بنفسها كـ « أن » ، أو جارةً بنفسها أيضاً تشبيهاً بإلى . ومع قول الكوفيّين : إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها ، قالوا : لو قلت لأسيرنَ حتى أن أصبحَ القادسيّةَ جاز ، وكان النصب بحتى وأن توكيداً ، كما [٩/٢] أجازوا ذلك في لام الجحود . وعلى قول البصريين لا تَظْهَرُ .

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها ، لأن الثواني تحتل ما لا تحتمله الأوائل كقوله :

١٠١٥ - حتى يكونَ عزيزاً من نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مُخْتَارُ^(١)

وفيه دليل لقولهم : إن « أن » مضمرة بعدها .

وحتى هذه هي المرادفة^(٢) لكي الجارة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف واحداً منهما .

فالمرادفة لـ « كي » نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل ، والمرادفة لإلى نحو : « لَنَ نَبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى^(٣) » ، فهي

(١) ليزيد بن حمار من أبيات أربعة قالها يوم ذي قار ، انظر شرح شواهد المغنى ٩٦٥ .

وفي ط : « حتى تكون » ، أو أن تبين ، بالثناء تحريف صوابه من أ ، ب ، والدرر .

(٢) أ : « الواقعة لكي الجارة » تحريف . (٣) ط ٩١ .

هنا حرف غاية . قال أبو حيان : والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين .

وزاد ابن مالك : أن تكون مرادفة لـ « إلا أن » ^(١) فتكون للاستثناء ، وأنشد عليه :

١٠١٦ - ليس العطاء من الفضول سماحة

حتى تجود . وما لَدَيْكَ قليل ^(٢)

قال أبو حيان ^(٣) : وقد أغنانا ابنه عن الردّ عليه في ذلك ، وقال : إنه يصح فيه تقدير : « إلى أن » ، وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى « إلا أن » .

وقال ابن هشام الحضراوي في حديث : « كل مولود يولد يهوداً على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه » : عندي أنه يجوز أن يكون : « على الفطرة » حالاً من الضمير ، و « يولد » في موضع خبر ، وحتى بمعنى « إلا أن » المنقطعة ، كأنه قال : « إلا أن يكون أبواه » ، والمعنى : لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه ^(٤) . قال : وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام « حتى » ومنه قوله :

١٠١٧ - والله لا يذهب شيخخي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا ^(٥)

(١) « مرادفة لإلا » بسقوط « أن » .

(٢) للمقنع الكندي . من شواهد : الأشموني ٣ : ٢٩٧ .

(٣) « أبو حيان » سقطت من أ ، ب .

(٤) في رأي الحضراوي : أن زمن الميلاد لا يتناول ، فتكون حتى فيه للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية ، فتكون حتى فيه للتعليل . وفي رأي ابن هشام : أن تخريجه على أن « فيه حذفاً » ، أي يولد على الفطرة ، ويستمر على ذلك حتى يكون الخ ... انظر المعنى ١ : ١١٢ .

(٥) لامرئ القيس .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٨ .

المعنى : إلا أن أبير ، وهو منقطع بمعنى : لكن أبير . انتهى .

وإنما ينصب المضارع بعدَ حتى إذا كان مستقبلاً نحو : لأسيرنَ حتى أصبحَ القادسيّة ، أو ماضياً في حُكم المستقبل نحو : سِرتُ حتى أدخُلُ المدينة ، فهذا مؤول بالمستقبل ، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتى ، فهو مستقبل بالإضافة إليه .

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع ، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ولا يكونان مُتصلي الوقوع فيما مضى ، بل ما قبل حتى وقع ومضى ، وما بعدها في حال الوقوع ، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم : مَرَضَ فلانٌ حتى لا يرجونه ، أي فهو الآن لا يُرجى ، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم . والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يَقَعْ ، لكنك متمكنٌ من إيقاعه في الحال نحو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، أي فأنا الآن متمكنٌ من دخول المدينة لا أمنع من ذلك .

وشرط الرفع أيضاً : أن يكون ما بعدها فضلةً ، فلو كان واقعاً موقع خبر المبتدأ ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو : كان سيري حتى أدخلُها ، لأنه لو رفع لكانت ^(١) حتى حرف ابتداء ، فيبقى المُخْبِرُ عنه بلا خبر .

وأجاز الكسائي : رفع المستقبل إذا كان غير مُسَبَّب عما قبل نحو : سرت حتى تطلعُ الشمس ونصب الحال إذا كان مُسَبَّباً عما قبل ، وجوزَه في قول حسان :
• يَغْشَوْنَ حتى ما تَهيرُ كِلَابُهُمْ ^(٢) .

— ١٠١٨ —

(١) من قوله : « لكانت حتى » إلى قوله : « حتى تطلع الشمس » سقط من أ .

(٢) لحسان بن ثابت . ديوانه ١٨٣ وعجزه :

• لا يسألون عن السواد المُقْبِل •

وَرُدَّ بعدم السماع ، وبمخالفته للقياس بأن النواصب من غلصات المضارع للاستقبال .

ويتعيّن النَّصْبُ عند سيويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجِب ، وهو المنفي ، وما فيه الاستفهام ، وقلّما نحو : ما سرت حتى أدخلَ المدينة ، وقلّما سرت حتى أدخلتها إذا أردت بقلّما النفي المحض وأسرت حتى تدخلَ المدينة ؟ . وإنّما لم يجرّ الرّفْع لآلئه على معنى السّيّية للأول في الثاني ، والأول منفي لم يقع ، فلا يكون نفي السبب مُوجِباً لوجود مُسَبِّبه ^(١) .

وخالف الأخفش فجوّز الرّفْع على أن أصل الكلام موجب وهو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فَتَقَتْ أن يكون سيرٌ كان عند دخول : فكأنّك قلت : ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة .

واتفقوا على أن الرّفْع في ذلك غير مسموح ، وإنّما أجازوه الأخفش ومن تبعه قياساً .

ولو أريد بقلّما التّقليل ، لا النفي فكذلك عند سيويه ، وجوز أبو عليّ والرّماني وجماعة الرّفْع بعدها .

وذهب طائفة من القدماء : إلى امتناع الرّفْع أيضاً بعد : « كثر ما » ، و « طالما » ، و « ربّما » نحو : كثر [١٠/٢] ما سرت حتى أدخلتها ، وطالما سرت حتى أدخلتها ، وربّما سرت حتى أدخلتها إلخافاً لها بقلّما إلّا أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب .

(١) وعبرة ابن يعيش ٧ : ٣٢ توضّح هذا المعنى فقد قال : « وأما قولهم : « أسرت حتى تدخلها ؟ » فلا يجوز فيه إلّا النصب ، لأن الرّفْع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، وموجباً له ، فلا بدّ أن يكون واجباً ، وأنّ إذا استفهمت كنت غير موجب ، فلا يصلح أن يكون سبباً فبطل الرّفْع وتعيّن النصب » .

وعارضهُ سيبويه بقوله : مررتُ غَيْرَ مرةٍ حتى أدخلُها ، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة ، وفيه : « غير مرة » الذي من أجله صار السّير عندهم ليس معلوماً .

وحكى الجَرْمِيّ في « الفرخ » : أنّ من العرب مَنْ ينصبُ بحتى في كل شيء ، قال أبو حيان : وهي لغة شاذة .

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء . وجوز الأخفش وابن السّراج فصلها بالظرف نحو : اقعُد حتى عندك يجتمع الناس ، وبشرط ماض : نحو : أصحبك حتى — إن قدر الله — أتعلّم العلم .

وجوزه هشام بالقسم ، والمفعول ، والجار والمجرور نحو^(١) ... واصبر حتى إليك تجتمع الناس . وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط المذكور^(٢) جوابه نحو : أصحبك حتى إن تحسن إليّ أحسن إليك .

قال أبو حيان : ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل ، قال : وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في « كي » نحو : جئتُ كي إن تكافني أكافئك ، فيردّ على الأخفش في « حتى » بما ردّ به على الكسائي في « كي » . انتهى .

[أو]

(ص) : وبعد « أو » بمعنى : « إلى أن » ، « أو إلّا أن » ، وقيل : النصب بها ، وقيل : بالخلاف ، ولا يفصل خلافاً للأخفش .

(ش) : النوع الثاني : مِمّا يضمّر بعده « أن » حرف العطف ، وهو ثلاثة :

(١) بعد قوله : « نحو » يياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « واصبر حتى إليك تجتمع الناس » . وهذا المثال خاصّ بالفصل بين حتى والفعل بالجار والمجرور وهو « إليك » .

(٢) ب : « الأخذ » مكان : « المذكور » ، لهذا « الأخذ » والمختار عبارة ؟

أحدها : « أو » إذا وقعت موقع : « إلى أن » ، أو : « إلا أن » نحو : لألْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي ^(١) . وقوله :

١٠١٩ - . لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى ^(٢) .

أي : إلى أن تقضيَنِي حقِّي ، وإلا أن أدركَ ، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو :

١٠٢٠ - ولولا رجالٌ مِن رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآلٌ سُبَيْحٍ أَوْ أَسْوَدَ عُلَقَمًا ^(٣)

وما ذكر من أنّ النصب بعد « أو » بإضمار أن هو مذهب البصريّين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف .

وذهب الفراء وقومٌ من الكوفيّين : إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه .

وذهب الكسائي وأصحابه والجزمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها ^(٤) .

وذهب بعض النحويين : إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع

(١) ط : « أو تقضيَنِي » .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• فما اتقادت الآمالُ إلا لصابر •

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٥ .

(٣) للحصين بن الحمام المري .

من شواهد : سيويه ١ : ٤٢٩ ، والأشموني ٣ : ٢٩٦ .

(٤) في ط فقط : ذكرت عبارة : « وذهب الكسائي وأصحابها ، الخ بعد قوله : « لأنها حرف عطف » ثم كرّرها بعد ذلك في هذا الموضع . وقد وقع فيها تحريف وهو : « أصحابها » « والبحر » بدل : « أصحابه » « والجزمي » وفي أ ، ب كتبت العبارة بعد قوله : « ولا معطوفاً عليه » .

موقع : « إلى أن » ، أو « إلا أن » فانتصب كنصبه . قال أبو حيان : وهذا ضعيفٌ جداً .

ونقل ابن مالك عن الأخفش : أنه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو :
لألزمك أو — إن شاء الله — تقضيّ حقّي .

• • •

[فاء السبب]

(ص) : وبعد فاء السبب جواباً لأمر خلافاً لشذوذ ، لا اسمَ فِعْلٍ . وثالثها :
إن اشتقّ ، أو لنهي أو دُعَاء بفعل أصيل .

قال الكسائي : أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً . وقيل : إن لم يكن عن المسند إليه .
وقيل : إن لم يتضمّن وقوع الفعل .

فان أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقّ فالرفع ، أو سبقه ظرفٌ جاز . أو قد يحذف
السبب بعده . وقيل : يختص بالإثبات أو للنفي مطلقاً .

ومنه « قلتما » و « قد » فيما حكى ، أو عَرَض ، أو تحضيض ، أو تَمَنُّ .
قال الكوفيّة وابن مالك : أو رجاءٌ ، أو غير ، أو كأنّ عارية من تشبيه ،
وجوزوا سبق ذا الجواب سببه ، وتأخير معموله ، والجمهور : لا ، ولا ينصب بعد
جملة اسمية . وثالثها ينصب بشرط وصف ، أو ظرف محلّ الفعل .

(ش) : الثاني : الفاء ، إذا كانت متضمّنة معنى التسيب وكانت هي ومدخولها
جواباً لأحد أمور . أحدها : الأمر ، نحو : اضربْ زيداً فيستقيم . قال أبو حيان :
ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء ابن سيّابة ، قالوا
— وهو معلم الفراء — : أنه كان لا يميز ذلك وهو محجوجٌ بشوته عن العرب . وأنشد
سيبويه لأبي النجّم :

١٠٢١ - يا نافعُ سيري عتقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا ^(١)

إلا أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النصب في الشعر ، فيكون مثل قوله :

١٠٢٢ - سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحَا ^(٢) [١١/٢]

قال : ولا يبعد هذا التأويل ، ولمنعه وجهٌ من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب ^(٣) ، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر .

ومن اجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء ، فإنه لا يجوز فيه البدل ، كما لا يجوز في الواجب ، وذلك بخلاف النفي ، والنهْي ، فإنه يجوز فيهما ذلك ، وإلى هذا أشرت بقولي : خلافاً لشنود .

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل . فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجزُ النصب على الصحيح ، لأنه غير مسموع .

وجوزّه الكسائي قياساً نحو : حسبك الحديث فينام الناس وصه فأحدثك .
وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر ، إذا كان مشتقاً كنزّالٍ من النزول ودرّاك من الإدراك .

ورده بدرُ الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقاً ما يسوغ تأوله بالمصدر ، فإن المُصَحَّحَ للنصب في نحو : نزال فأنزل هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قبيل أن فعل الأمر يصح أن يقع في صلة أن بمصدر لها كما في نحو : أوَعَزْتُ ^(٤)

(١) لأبي التّجّمْ العِجْلِيّ .

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) للمغيرة بن حنين التميمي الحنظليّ .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٣ ، والأشموني ٣ : ٣٠٥ .

(٣) من قوله : « فكما لا يجوز ذلك » إلى قوله : « إجراء الأمر » سقط من أ .

(٤) ط : « دعوت إليه » .

إليه بأن أفعل ، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتقّ من المصدر كما لا يصحّ في غير المشتقّ ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب .

قال أبو حيّان : والصواب : أن ذلك لا يجوز ، لأنه غير مسموع من كلام العرب .

الثاني : انتهى : نحو : « لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمُ » ^(١) .
« لا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ » ^(٢) .

الثالث : الدّعاء بفعل أصيل في ذلك نحو : « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ ، وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، فَلَا يُؤْمِنُوا » ^(٣) .

١٠٢٣ - ربّ وفّقني فلا أعدّل عنّ سنن السّاعين في خير سنن ^(٤)
واحترز « بفعل » من الدّعاء بالاسم نحو : سقياً لك ورعياً .

و « بأصيل » من الدّعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو : رَحِمَهُ اللَّهُ زَيْدًا فَيَدْخُلَهُ الجنة . وأجاز الكسائي نصبه .

الرّابع : الاستفهام سواء كان بحرف نحو : « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » ^(٥) ، أو باسم نحو : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ متى تسير فأرافقك ؟ كيف تكون فأصحبك ؟ أين بيئتك فأزورك ؟ قال أبو حيّان : وزعم بعض النحويين : أن الاستفهام إذا كان عن المُفْرَض لا عن القَرَض ، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب ، ومنع النصب في نحو : أزيدُ يُقْرِضُنِي فأسأله ، وقال :

(١) سورة طه ٦١ . (٢) سورة طه ٨١ .

(٣) سورة يونس ٨٨ .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٥) سورة الأعراف ٥٣ .

لا يصحّ هذا الجواب .

قال : وهو محجوج بقراءة : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ »^(١) له « بالنصب . ووجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستغماً عنه ، ولا هو خبرٌ عن مستغهم عنه ، بل هو صلةٌ للخبر ، وإذا جاز النصب بعد : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ » لكونه في معنى : « مَنْ يُقْرِضُ » ، فجوازه بعد « مَنْ يُقْرِضُ » و « أزيدُ يُقْرِضُ فأسأله » أخرى وأولى^(٢) .

وقيد ابن مالك الاستغمام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل ، فإن تضمته لم يجزّ النصب نحو : لِمَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَيُجَازِيكَ ، لأن الضرب قد وقع .

قال أبو حيّان : وهذا الشرط لم أر أحداً بشرطه . وقال بدر الدين بن مالك : إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)^(٣) ردّاً على الزجاج حيث قال في قوله تعالى « لِمَ تَكْفُرُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ »^(٤) لو قال : « وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ » لحاز على معنى : لم تجمعون بين ذا وذا ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب . انتهى . قال أبو حيّان : وردّ أبي عليّ على الزجاج في هذا غير متوجه .

وإذا تقدّم اسم غير اسم استغمام ، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو : هل أخوك زيدٌ فأكرمهُ فالرفع ولا ينصب ، فإذا^(٥) تقدّمه ظرف أو مجرور نحو : أفي الدار زيد فتكرمهُ جاز النصب ، لأن المجرور ناب مناب الفعل .

(١) سورة البقرة ٢٤٥ ، وفي ط : « فيضاعف له » تحريف وانظر في توجيه القراءتين العكبري ١ : ١٠٢

(٢) أ فقط : « أخرى وأدّل » .

(٣) انظر التعريف بهذا الكتاب ونسخه المخطوطة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ٢٥٦ .

(٥) ط : « فإن » .

(٤) سورة آل عمران ٧١ .

وقد يُحذف السبب بعد الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه ، وفهم الكلام ، نحو : متى فأسيرَ معك أي متى تسير ؟ جزم به ابن مالك في « التسهيل » ونقله أبو حيان عن الكوفيين ، ثم قال : وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل : أسير ، فتقول له : متى ؟ فإنك لو اقتصررت على قولك : « متى » جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام ، فإنه لا يجوز ، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام ، فكأنه ملفوظ به ، فيجوز بهذا المعنى .

الخامس : النفي سواء كان محضاً نحو : « لا يُقضى عليهم فيَمُوتُوا »^(١) أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرية نحو : أَلَمْ تأتينا فتحدثنا .

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم ، والرفع أيضاً كقوله :

١٠٢٤ - . أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ^(٢) .

ومن المؤول ما نقض بإلاّ نحو : ما تأتينا [١٢/٢] فتحدثنا إلاّ بخير .

قال أبو حيان : والتقليل المراد به النفي كالتنفي في نصب جوابه نحو : قلما تأتينا^(٣) فتحدثنا ، كما كان كذلك في مسألة « حتى » نحو : قلما سرت حتى أدخلتها .

وذكر ابن سيدة ، وابن مالك : أنه ربما نفي بقدر ، فنصب الجواب بعدها .

وحكى بعض الفصحاء : « قد كنت في خير فتعرفه » بالنصب ، ويريد : ما

كنت في خير فتعرفه .

(١) سورة فاطر ٣٦ .

(٢) لجميل بن معمر العُدَريّ . ديوانه ١٤٤ ، وعجزه :

• وهل تُخَبِّرُكَ اليومُ يئداءُ سَمَلْتِ •

سيبويه ١ : ٤٢٢ ، والخزاعة ٣ : ٦٠١ .

(٣) ط : « تأتينا » بالجزم تحريف .

السادس : العَرَض : سمع : أَلَا تَقَعُ الْمَاءُ فَتَسْبَحُ ، أي في الماء فحذف الحرف ، وعدى الفعل ، وقال الشاعر :

١٠٢٥ - يا ابنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتُبَيْرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا ^(١)

السابع : التحضيض : سمع : هَلَا أَمَرْتُ فَتُطَاعَ . وقال الشاعر :

١٠٢٦ - لَوْلَا تَعُوجِيْنَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِي

فَتُخْمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُغْنِيهِ ^(٢)

قال أبو حيان : والعَرَضُ والتَحْضِيضُ متقاربان ، والجامع بينهما التنبيه على الفعل ، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحث على الفعل ، فكل تحضيض عَرَضٌ ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه ، ولذلك يقال في « هَلَا » ^(٣) عَرَضٌ إذ لا يخلو منه ، وألّا مخففة لمجرد العَرَضِ .

الثامن : التمني : نحو : « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ » ^(٤) .

واختلف النحاة في الرجاء ، هل له جواب ، فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له ؟ فذهب البصريون : إلى أنَّ التَّرجِيَّ في حُكْمِ الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له . وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، قال ابن مالك : وهو الصحيح لِثُبُوتِهِ فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ . قال تعالى : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى » ^(٥) ، وقال : « لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٣ .

(٣) ب فقط : « هذا ، مكان » هَلَا .

(٤) سورة النساء ٧٣ . وفي ط فقط : « ليتني » بدون « يا » .

(٥) سورة عبس ٣ ، ٤ .

فَأُطْلِعَ^(١) في قراءة من نصب فيهما .

وقال أبو حيان : يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم^(٢) لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه .

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصّغار : خالفنا الكوفيون في « غير » ، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها التّفي نحو : أنا غيرُ آتٍ فأكرمك ، لأن معناه : ما أنا آتٍ فأكرمك . قال : وهذا لا يجوز ، لأن « غيراً » مع المضاف إليها اسم واحد ، و « ما » بخلافها ، لأنك تقدّر بعدها المصدر ، فتقول : لكن كذا ، وما يكون كذا ، و « غير » لا يتصور فيها ذلك ، لأنها مع ما بعدها اسم فلا يُفصلُ منها ، ويحذف لشيء آخر ، لأن في ذلك إزالةً لوضعها . وأشار بدر الدين بن مالك : إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك .

قال أبو حيان : وزعم الكوفيون أن « كأن » إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو : كأنني بزيد يأتي فتكريمه ، لأن معناه : ما هو إلا يأتي فتكريمه ، قال : وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريّون . ولا يكون « كأن » أبداً إلا للتشبيه . وفي « التسهيل » : يلحق بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه نحو : كأنك والٍ علينا فتشتبنا ، تقديره : ما أنت والٍ علينا فتشتبنا . قال أبو حيان : وهذا شيء قاله الكوفيون ، قال ابن السراج : وليس بالوجه .

ومنع البصريّون من تقدم هذا الجواب على سببته لأن الفاء عندهم للعطف . وجوز الكوفيون فيقال : ما زيد فتكريمه يأتينا ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف . فقولي : وجوزوا أي : الكوفية .

(١) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) ط : « أكثرهم » مكان : « التوهم » تحريف .

وجوز الكوفيتون أيضاً تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو : ما زيدُ
يُكْرِمُ فَنُكْرِمُهُ أخانا ، تريد : ما زيدُ يُكْرِمُ أخانا فَنُكْرِمُهُ .

ومنع أكثر التحوين النصب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم ، فكما
لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله ، فكذا لا يجوز بين « يُكْرِمُ » ومعموله ،
لأنه في تقدير المصدر .

وإن تقدمت جملة اسمية نحو : ما زيد قادمٌ فتحدثنا فأكثر التحوين على أنه
لا يجوز النصب ، لأن الاسم لا تدل على المصدر . وذهب طائفة إلى جوازه .
وقال أبو حيان : الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرفاً أو مجروراً ،
أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو : ما أنت عندنا فنكرمك ،
وما أنت منا فتحسن اليك ، وما زيد مكرم لنا فنكرمه ، وما زيد يكرم فنكرمه .

فإن كان اسماً لا دلالة فيه على المصدر نحو : ما أنت زيد فنكرمه لم يجز النصب ،
ويتعين القطع أو العطف ، والقطع أحسن ، لأن العطف ضعيف ، لِعَدَمِ المشاكلة
من حيث إنه عطف جملة فعلية على اسمية . قال : ويدل ذلك على أن الجار والمجرور ،
والظرف تُجرى مجرى الفعل في الدلالة على المصدر : أن العرب نصبت بعد الجار
والمجرور ، وجزمت [١٣/٢] الفعل بعد الظرف ، ووصلت الموصول ، وأدخلت
الفاء في خبر « ما » الموصولة بالمجرور ، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة
بالفعل ، قال الفرزدق :

١٠٢٧ — . مَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَهَا ^(١) .

(١) للفرزدق . وعجزه :

• ولا من نعيم في الله والغلاصم •

سيبويه ١ : ٤٢٠ . وفي النسخ الثلاث : « وما أنت » بزيادة الواو تحريف صوابه في سيبويه .

وقال الآخر :

١٠٢٨ - • مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ^(١) .

وقال تعالى : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ » ^(٢) .

[واو الجمع]

(ص) : وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ ، وتوقف أبو حيان في الدّعاء والعَرَض ، والتّحضيض ، والرّجاء ، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قبلها ، أو حال محلّها .

(ش) : الثالثُ : الواو إذا كانت للجمع في الزّمان أو المعيّة التي هي أحد احتمالاتها ^(٣) ، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السابقة في الفاء . مثال الامر قوله :

١٠٢٩ - فقلت ادْعِي وأدْعُوْا إِنّ أندى لِيَصَوْتُ أَن يُنادِي دَاعِيَانِ ^(٤)

والنّهي : قوله تعالى : « ولا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ، وَتَكُنُمُ الْحَقَّ » ^(٥) ، وقول أبي الأسود :

(١) لعمر بن الإطناية الأنصاري . صدره :

• وقولي كلما جَشَّتْ وجاشتْ .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٤ .

(٢) سورة النحل ٥٣ .

(٣) ١ من أحد محتملها ، تحريف .

(٤) نسبة في سيبويه ١ : ٤٢٦ للأعشى . وانظر الأشموني ٣ : ٣٠٧ .

(٥) سورة البقرة ٤٢ .

١٠٣٠ - لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِي مِثْلَهُ^(١) .

والدعاء : قولك : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَبُوسَعٌ^(٢) عَلِيٌّ فِي الرُّزْقِ . والاستفهام : ما أَشَدُّه بعض النَّحَاة . قال أبو حَيَّان : ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع ؟

١٠٣١ - أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةٍ الْمَلْسُوعِ^(٣)

والنقي : قوله تعالى : « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ »^(٤) . أي : ولما يجتمع عِلْمٌ بالجهاد وعِلْمٌ بالصَّبْر . والمؤول قول الحطِيتة :

١٠٣٢ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونَ بَيْتِي وَبَيْنَكُمْ الْمُدَّةُ وَالْإِخَاءُ^(٥)

(١) نسبة العيني إلى أبي الأسود . وقال : من نسه إلى الأخطل قد أخطأ .

والشاهد في ذيل ديوان أبي الأسود ٢٣٣ .

(٢) ط : « ووسع » تحريف وفي أ ، ب « توسع » : بناء واحدة وهو على هذه الصورة ماض .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١٠ : « لم أعثر على قائله » مع أن ابن هشام في المغني ٢ : ١٨٦ نسبة إلى الشريف المرتضى في مجال استشكل نحوياً .

قال : وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى « البيت الشاهد » وقال : كيف ضمّ التاء من « أتيت » وهي للمخاطبة لا للمتكلم ، وفتحها من : « أبيت » وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فينت للحاكي أن القملين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة . والتكلم في الثاني مستفاد من الهزلة ، والأول مرفوع لحلولة محل الاسم ، والثاني منصوب بأن مضمرة بعد ولو المصاحبة . والبيت من شواهد الأشموني أيضاً ٣ : ٣٠٧ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) للحطيتة . ديوانه ٥٤ ، وروايته :

• أَلَمْ أَكُ مُحَرِّمًا وَيَكُونُ بَيْتِي •

والعرض : قولك : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا ، أَي : أَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ النَّزُولِ
وَلِإِصَابَةِ الْخَيْرِ .

والتحضيض : قولك : هَلَا تَأْتِينَا وَتَكْرِمُنَا ، أَي : هَلَا تَجْمَعُ لَنَا بَيْنَ إِتْيَانِنَا
وَلِإِكْرَامِنَا .

والتنمي : قوله تعالى : « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ، وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا ، وَنَكُونَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ » ^(١) في قراءة من نصب .

والرجاء : قولك : لَعَلِّي سَأَجَاهِدُ وَأُغْنِمَ .

قال أبو حيان : وَلَا أَحْفَظُ النَّصَبَ جَاءَ بَعْدَ الْوَائِ بَعْدَ الدَّعَاءِ ، وَالْعَرْضُ ،
وَالْتَحْضِيضُ ، وَالرَّجَاءُ ، فَيَنْبَغِي أَلَّا يُقَدَّمَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِسَمَاعٍ . قال : وَمَقْتَضَى كَلَامِ
ابْنِ مَالِكٍ جَوَازُ ذَلِكَ مَعَ التَّشْبِيهِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ النِّفْيِ ، وَمَعَ الْمُنْفِيِّ بِهَا ، وَيَحْتَاجُ ذَلِكَ
إِلَى سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ .

وَتُمَيِّزُ وَائِ الْجَمْعُ مِنَ الْفَاءِ بِنَحْتَمِ تَقْدِيرِ « مَعَ » مَوْضِعُهَا ، وَلَا يَنْتَظِمُ مِمَّا
قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا شَرْطٌ وَجْزَاءٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ
لَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ . إِنَّ تَأْكُلَ السَّمَكُ تَشْرَبُ اللَّبَنَ . وَلَا إِنْ لَا تَأْكُلُ السَّمَكُ تَشْرَبُ
اللَّبَنَ بِخِلَافِ الْفَاءِ ، فَانْهَ فِي جَوَابِ غَيْرِ النِّفْيِ ، أَوْ فِي جَوَابِ النِّفْيِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ
هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لِلتَّقْرِيرِ فَيَنْتَظِمُ ^(٢) مِنْهُ شَرْطٌ وَجْزَاءٌ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ عَمَّا
قَبْلَهَا ^(٣) أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى : « لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمُ » ^(٤) :
إِنَّ افْتَرَيْتُمْ أَسْحَتَكُمْ ، وَكَذَا : لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفَقَ مِنْهُ ، مَعْنَاهُ ^(٥) : إِنْ
وَجَدْتُ مَالًا أَنْفَقْتُ مِنْهُ .

(٢) ب ، ط : « يَنْتَظِمُ » بِدُونِ فَاءِ الْعَطْفِ .

(١) سورة الأنعام ٢٧ .

(٤) سورة طه ٦١ .

(٣) أ : « لَمَّا قَبْلَهَا » .

(٥) معناه : إِنْ وَجَدْتُ مَالًا أَنْفَقْتُ مِنْهُ ، سَقَطَ مِنْ أ .

قال أبو حيان : وتلخص من ذلك : أن قولهم : تقع الواو في جواب كذا ، وكذا ، إنما هو على جهة ^(١) المجاز ، لا الحقيقة ، لأنها إذا كانت بمعنى « مع » لا يكون جواباً ، ولا متبهاً مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء .

وتتميز فاء الجواب من الواو بتقدير شرطٍ قبلها كما مرّ ، أو حال مكانها ، وذلك أن هذه الفاء تقع إما قبل مسبب انتهى سببه ^(٢) ، فيصحّ حيثئذ أن تقدّر بشرط قبل الفاء ، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث ، لانتهاء الإتيان : قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فيصحّ أن يقال : ما تأتينا ، وإن تأتينا ^(٣) تحدثنا .

وإما بين أمرين ، أريد نفي اجتماعهما ، فيصحّ أن يقدّر حال ^(٤) مكانها ، فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والإتيان ، فقلت : ما تأتينا فتحدثنا صحّ أن يقال : ما تأتينا محدثاً ، فالتنفي الداخِل على الفعل المقيد بالحال لم ينه مطلقاً إنما فاه بقيد حاله ، فهو نفي الجمع بينهما ، وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنييه .

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص) : وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن ، وفيهما خلافاً ، ورابعها النصب بنياتها عن الشرط ، وخامسها بانتهاء موجب الرفع والجزم [١٤/٢] .

(ش) : إذا عطف بالفاء والواو ^(٥) ، أو بأو على فعل قبل ، أي : قبل الفعل

(١) ط فقط : « على وجه المجاز » .

(٢) ا : « إما قبل سبب انتهى سببه » تحريف .

(٣) ب : « وإن تأتينا » تحريف .

(٤) ا : « قال » مكان : « حال » تحريف .

(٥) « أو » سقطت من ط .

الذي وَلِيَ الفاء أو الواو ، أو قصد الاستئناف ، أي : القطع عن الفعل الذي قبله ، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن ، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه ، أو جزمه .

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزمٌ في الإخبار ، وإن كان بعد أو ، ففيها نوعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت : الزم زيداً أو يقضيك حقك ، وجعلته مستأنفاً ، فالمعنى : أو هو يَقْضِيكَ حَقَّكَ ، أي يقضيه على كل حال سواء لَزِمْتَهُ أم لم تَلْزَمْهُ ، فكأنه قال : بل يَقْضِيكَ حَقَّكَ .

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصحّ عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمنى النصب ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا بالرفع على معنى العطف على : تأتينا ، فكل واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه ، وكأنّ أداة النفي منطوقٌ^(١) بها بعد الفاء . فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا بالنصب كان انتفاء الحديث سبباً عن انتفاء الإتيان . وفي التنزيل : « ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ^(٢) » .

وما ذُكِرَ من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أن هو مذهب البصريين ، وفيهما المذهبان الآخران السابقان في أو .

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان : أحدهما : قاله ثعلب = إنما نصبا ، لأنهما دلّا على شرط ، لأن معنى هلاّ تَزُورُنِي^(٣) فأحدثك = إن تزرنني أحدثك ، فلما نابت عن الشرط ضارعت « كَيْ » ، فلزمت المستقبل ، وعملت عمله .

والثاني : قاله هشام : إنه لما لَمْ يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم ،

(١) ا : وكذا أداة النفي منصوب بها بعد الفاء « تحريف ط : وكان أداة النفي منطوقاً » بوضع : « كان » مكان : « كأن » ونصب : « منطوق » تحريف صوابهما في ب .

(٢) سورة المرسلات ٣٦ .

(٣) ا ، ب : « هلا تزرنني » : بحذف واو العلة ، تحريف .

لأنّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين .

ولمّا لم تستأنف بطل الرفع أيضاً ، فلمّا لم يَسْتَقِم رَفْعُ المستقبل معها ولا جزمُهُ لانتفاء موجبهما لم يَبْقَ إلا النصب .

• • •

[حذف الفاء]

(ص) : وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً ، أو وصفاً ، أو استثناءً ، وجزمه ، وهل هو بما قبلها مضمناً معنى الشرط أو نائباً عن جملته ، أو بأن ، أو اللام مضمرة ، أو مبنيّ أقوال . ويجوز بعد أمرٍ بخبر واسم . والأصح منعه بعد نفي . وبعد أمر ، ونهي لا يصلح إن تفعل ، وإلا تفعل . وثالثها = رديء - ورابعها = يجوز حملاً على اللفظ . لا الجواب .

(ش) : تَنفَرِدُ الفاء بأنها إذا حُذِفَتْ جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لم يَرَدْ بما قبله شرطٌ مقصوداً به الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو : ليت زيدا يقدم يزورنا ، أو النعت إن كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو : ليت لي مالا أنفق منه ، أو الاستثناء . قال أبو حيان : وقوله تعالى : « فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى ^(١) » يحتمل الحال ويحتمل الاستثناء أي غير خائف ، أو إنك لا تخاف .

وأن يجزم ^(٢) نحو : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » ^(٣) « قُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » ^(٤) « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ » ^(٥) . وتقول : « لا تعصِر الله يدخلك الجنة » . رب وفقني

(١) سورة طه ٧٧ .

(٢) أي إذا حذفت الفاء جاز فيما بعدها أن يجزم وفي ط : « تجزم » بالتاء .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ . (٤) سورة الإسراء ٥٣ .

(٥) سورة النور ٣٠ .

أَطِيعَكَ . أَلَا تَنْزَلُ تُصِيبُ خَيْرًا . لَيْتَ لِي مَا لَا أَنْفِقُ مِنْهُ .

قال أبو حيان : وجزء منه بعد الترجعي غريبٌ جدًّا ، والقياس يَقْبَلُهُ ، قال الشاعر :

١٠٣٣ - لَعَلَّ الثِّفَانَا مِنْكَ نَحْوِي مُبْتَسِرٌ بِمِلِّكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلْيُسْرِ^(١)

وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمرِ الصريح ، والمدلول عليه بخبر نحو : اتَّقِ اللَّهَ امرؤُ فَعَلَ الْخَيْرَ يُثَبُّ عَلَيْهِ^(٢) ، أي : لِيَتَّقِ . أو اسم فعل نحو : حَسْبُكَ ، الحديثَ يَنْتَمِ النَّاسُ ، لأن معناه : اكْتَفَى يَنْتَمِ النَّاسُ ، ونزَالِ أَكْرَمَكَ وَعَلَيْكَ زِيدًا يُحْسِنُ إِلَيْكَ .

قال أبو حيان : وقال بعض أصحابنا : الفِعْلُ الْخَبَرِيُّ لَفْظًا الْأَمْرِيُّ مَعْنًى لَا يَنْقَاسُ ، إنما هو موقوفٌ على السَّمْعِ ، والمسموع ، اتَّقَى اللَّهَ امرؤُ فَعَلَ الْخَيْرَ يُثَبُّ عَلَيْهِ^(٣) . انتهى .

فإن لم يُحَسِّنْ إقامة^(٤) «إِنْ يَفْعَلْ» مقام الأمر، وإلاّ يفعل مقام النهي لم يُجْزَم جوابُهما ، مثاله : أَحْسِنْ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، يرفع على الاستئناف ، لأنك لو قدرته : إِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً ، لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان . وكذلك لا تقرب الأسدَ يَأْكُلُكَ ،

(١) ذكر صاحب الدرر ٢ : ١٠ أن قائله مجهول وفي النسخ الثلاث : «نحو مبسر» تحريف .

(٢) في أفقط : «يتقي الله» .

(٣) لأن «اتقى» و «فعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب . وهذا المثال مسموع نصّت عليه كتب النحو .

انظر الأشموني ٣ : ٣١١ ، والتصريح ٢ : ٢٤٣ .

(٤) إقامة : سقطت من أ .

إذ لا يصح تقدير : إلاّ تقرب الأسد بأكلك ، فيتعين الرفع . هذا مذهب سيويه وأكثر البصريين .

وجوز الكسائيّ الجزمَ فيهما ، ونسبه ابن عصفور للكوفيّين .

وذكر أبو عمر الجرّمِيّ في «الفرخ» : أنه يجوز على رداءة وقُبْح .

قال أبو حيان : وفيه مذاهب آخر : أنه يجوز الجزم ، لا على أنه جواب ، بل حملاً على اللفظ ، لأن الأول مجزوم ، وإلى هذا ذهب الأخفش .

أما النقي فلا [١٥/٢] يجوز الجزمُ بعده على الصحيح ، لأنه خبرٌ مَحْضٌ ، فليس فيه شبهةٌ بالشرط كما في البواقي .

وعن أبي القاسم الزجاجي : أنه أجاز الجزم في النقي . وقال بعضهم : نختارُ فيه الرفع ، ويجوز الجزمُ ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم : أنَ كلما يُنصب فيه بالقاء يُجزم ، ولم يستثنِ النقي . قال أبو حيان : ولم يَرِدْ بالجزم في النقي سماعٌ من العرب .

وحيث جُزم في البواقي ، فقال ابن مالك في «شرح الكافية» : هو بما قبلها من الأمر والنهي ، وسائرهما على تضمّن معنى الطلب معنى «إن» كما في أسماء الشرط نحو : مَنْ يَأْتِنِي أَكْرِمُهُ ، فأغني ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب ، قال : وهذا مذهب الخليل سيويه .

وقد ردّ ولده هذا المذهب فقال : تضمّن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيفٌ ، لأنّ التضمين زيادةٌ بتغيّر الوضع ، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل ، ولأنّ التضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ، لأنه يدلّ عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه بمعناه .

ورده أيضاً ابن عصفور ، فقال : التّضمين يقتضي أن يكون العاملُ جملةً ، ولا يوجد عاملٌ ^(١) جملةً في موضعٍ من المواضع .

قال أبو حيان : وأقول : إن التّضمين لا يجوز أصلاً ، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي ، فإذا قلت : مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ، فَمَنْ ضُمِّنَتْ معنى الحرف ، ودلّت على مدلولها من الاسم ، فصارت لها دالتان :

دلالة مجازية : وهي معنى : إن ، ودلالة حقيقيّة : وهي مدلول الشخص العاقل .
وأما هنا فقولك : اثني أكرمك يكون فيه تضمين اثنيي معنى : إن تَأْتِنِي ، فتضمّنت معنى إن ، ومعنى الفعل المعمول لها ، وذلك معنى مركّب ، ودلّت على معناها الأصلي من الطلب ، وهو دلالاته الحقيقيّة ، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين ، إنما يكون التضمين لمعنى واحد .

ولا يقال : إنه تضمّن معنى « إن » وحدها ، لأن فعل الطلب ليس قابلاً لتضمّن معنى « إن » لتنافيهما من حيث إن فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب ، وإن يقتضي معناها أن يكون الفعلُ خبراً ، ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً انتهى .
ومِمَّن قال بالتّضمين ابن خَرُوف .

وذهب الفارسيّ والسّيرافيّ : إلى أنّ الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين ، بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى أنه حذف جملة الشرط ، وأُنيت هذه منابتها في العمل . ونظيره قولهم : ضرباً زيداً ، فإن « ضَرْباً » نابت عن اضْرِبْ فنصب زيداً لا أنه ^(٢) ضُمِّن المصدرُ معنى فِعْل الأمر ، بل ذلك على طريق التّباينة .

(١) فقط : « العامل » .

(٢) ١ : « لأنه » تحريف .

وكذا زيدٌ في الدار أبوه ارتفع « أبوه »^(١) ، بالجار والمجرور ، لأنه تاب مناب كائن ، لا أنه ضمن معناه ، فيكون جزؤه إذ ذاك لنيابته مناب الجازم ، لا لتضمن الجازم ، لأن الجازم بطريق التضمن جازمٌ بحق الأصل ، وكذا تقول : الجازم في مَنْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ ، إنه هو لفظ اسم الشرط ، وهذا ما صححه ابن عصفور .

وذهب أكثر المتأخرين : إلى أنه مجزوم بشرط مُقدَّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما بَعْدُ عليه ، والتقدير مثلاً : ائني إن تَأني أَكْرَمَكَ .

قال أبو حيان : وهذا ^(٢) الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمن ، ولا إلى النيابة . قال : وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو : أنه مجزومٌ بلام مقدرة ، فإذا قال : أَلَا تَنْزِلُ تُصَبِّ خيراً فمعناه : لَتُصَبِّ خَيْراً . قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوزٍ كثير . وزعم الفراء ، والمازني ، والزجاج : أن « يقيموا » في قوله تعالى : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا »^(٣) ، وشبهه مبنيٌ لوقوعه موقع « أَقِيمُوا » وهو معمولُ القول .

• • •

[إضمارُ أنْ بعد الواو والفاء]

(ص) : مسألة : قد تُضمر « أن » بعد واو وفاء . قيل : وأو . قيل : وثُمَّ بين شرط وجزاء أو بَعْدَهُمَا . قال سيويه : وبَعْدُ فِعْلٍ شَكٌّ . قيل : وقَسَمَ . قيل : وَحَصَرٍ بِلَانِمَا . فإن كان بِلَاً أو الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورةٌ . ويرْفَعُ مني بلا صالحٍ لِكَيِّ . وجوز الكوفيّة وابن مالك جزؤه اختياراً . ويثَلَّثُ معطوفٌ على منصوبٍ بَعْدَ جِزَاءٍ .

(١) « أبوه » سقطت من ط .

(٢) من قوله : « وهذا الذي نختاره » إلى قوله : « وقد حكى أصحابنا » سقط من أ .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .

(ش) : ينصب الفِعْلُ بإضمار « أَنْ » جوازاً إذا وقع بين شرطٍ وجزاءٍ بعد الفاء والواو . وزاد بعضهم بعد أو .

وزاد الكوفيون بعد « ثُمَّ » ، والأحسن التشريك في الجزم مثاله : إن ثاني فتحدتني أحسن إليك . ومن يأتي ويحدثني أحسن إليه ، وإن تزرني أو تحسن إلي أحسن إليك . وقرئ : « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ^(١) » بالنصب .

وإنما ^(٢) كان التشريك في الجزم أحسن ، لأن العطف إذ ذاك [١٦/٢] يكون على مَلْفُوظٍ به ، وهو الفعل ، السابق ، والنصب يكون العطف فيه على تقدير المَصْدَر المتوهم من الفِعْل السابق .

وقولي : بيّن شرطٍ وجزاءٍ أحسن من قول « التسهيل » : بين مَجْزُوءٍمي أداة شرط ، لأنه لا غرق في ذلك بين أن يكون فعلاً شرطاً مُضَارِعِيْن أو مَاضِيِيْن ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين ، بل لو كان الجزاء محذوفاً جاز النصب كقوله : ١٠٣٤ - فَلَإِيْدُ عُنْيِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ . وَإِنْ كُنْتُ مُقْتُولاً ، وَيَسْلَمَ عَامِرٌ ^(٣)

فقوله : وَيَسْلَمَ عَامِرٌ واقعٌ بين شرطٍ مذكور ، وجزاء محذوف ، أي : فلا يدعي قومي ، لِدلالة ما قبله عليه .

(١) سورة النساء ١٠٠ .

(٢) ط : « وَإِنْ كَانَ التَّشْرِيكَ » بوضع « إِنْ » مكان : « وَإِنَّمَا » .

(٣) لقيس بن زهير العبسي .

انظر أمالي المرتضى ١ : ٤٨٠ . وفي ط فقط « صريعاً » بالعين تحريف . صوابه من ا ، ب . وأمالي المرتضى .

ومن ا ، ب : « بِجَمِيرة » بزيادة الميم . وفي ط : « بِحَرَّة » بالباء . وفي أمالي المرتضى : « لِحُرَّة » باللام . وفي النسخ الثلاث : « وَإِنْ كُنْتُ » وفي أمالي المرتضى : « وَإِنْ كُنْتُ » .

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه ، والأحسن جزمه . ويجوز رفعه أيضاً استثناءً . قال تعالى : « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » ^(١) قرئ بجزم « يَغْفِرُ » ونصبه ورفعه . ومثله قوله تعالى : « وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتِرْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ ^(٢) » قرئ « يكفّر » بالثلاثة .

وإذا نصبت ^(٣) الفعل بعد فعل الجزاء ، وعطفنت فعلاً آخر ، فلك فيه أيضاً الرفع ، والنصب ، والجزم نحو : إِنْ تَأْتِنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ وَأُزَوِّدَكَ ، وَأَكْرِمُ أَخَاكَ ، فيجوز رفع « أكرم » استثناءً ، ونصبه عطفاً على لفظ « أوزورك » ، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً .

قال أبو حيان : وذهب بعض النحويين : إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشكّ نحو : حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأُثِيبَ عَلَيْهِ ، وذلك لأنّ الفعل غير المحقق قريبٌ من المنفي ، فألحق به في النصب بعده . قال : وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عصفور فأجازه في « شرح القانون » ، ومنعه في « شرح الجُمَل الكير ^(٤) » . قال : والصحيح جواز ذلك ، وإليه ذهب سيويه .

قال : وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم ، لانه غير واجب ، وجوابه كجواب الشرط فما جاز فيه ^(٥)

(١) سورة البقرة ٢٨٤ . بالجزم قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي . وبالرفع قرأ عاصم وابن عامر . انظر كتاب السبع لابن مجاهد ١٩٥ .

(٢) سورة البقرة ٢٧١ . قرأ نافع وحمزة والكسائي : « وَنُكْفِّرُ » بالنون والجزم - وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص « وَيُكْفِّرُ » بالياء والرفع : انظر كتاب السبع ١٩١ .

(٣) ط : « وإذا نصب » من دون تاء .

(٤) له ثلاثة شروح على الجُمَل . انظر في البغية ترجمة ابن عصفور .

(٥) « جاز فيه » سقطت من أ .

نحو : أَقْسِمُ لَتَقُومَ ^(١) فَيَضْرِبَ زَيْدًا ، وَلَتَقُومَنَّ فَتَضْرِبَهُ . قال : وهذا المذهب لم يذكره سيبويه في القسم ^(٢) وقياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه هذا الزايف لا يجوز ، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقسام ^(٣) على ألسنتهم ، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف . انتهى .

وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو : النصب بعدهما بعد حصر « بلانما » كقراءة ابن عامر : « إذا قضى أمراً فإنما يقول له كُنْ فَيَكُونُ ^(٤) » بالنصب . قال ابنه : وهذا نادرٌ لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر . وغيره جعل الآية من جواب الأمر ، وهو « كُنْ » ، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة ، لكنه على صورته فعومل معاملة .

فإن كان الحَصْرُ بِلَا نَحْو : ما أنت إلا تأتينا فتحدُّثنا لم يجز النصب إلا في ضرورة الشعر ، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشرط .

قال سيبويه : وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب ^(٥) في غير الواجب ، ولك أن تجعل أن العاملة . وأنشد على ذلك قوله :

١٠٣٥ - سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً ^(٦)

(١) في النسخ الثلاث : « لتقوم » من غير تأكيد . والوجه التأكيد لأن الفعل المضارع متصل بلام القسم وهو واقع جواب قسم كما يدل عليه النص . هذا إذا كان الفعل مراداً به الاستقبال ، أما إذا أريد به الحال فلا يؤكد كقراءة ابن كثير : « لأقسمُ بيوم القيامة » وحكى سيبويه : « والله لأضربه » انظر الأشموني ٣ : ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) ب . ط : « قال هذا الزايف ولم يذكر سيبويه القسم » والعبارة قلقه صوابها من ا .

(٣) أقسام : جمع « قسم » .

(٤) سورة البقرة ١١٧ وقد غلط ابن مجاهد هذه القراءة . انظر كتاب السبع ١٦٩ .

(٥) ط فقط : « انتصب »

(٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢ .

قال ابن مالك: ويجوز في المنفسي بـ «لا» الصالح قبلها «كي» الرفعُ والجزمُ سماعاً عن العرب . قال ابنه: فتقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت» ، وأوثقت العبدَ لا يَفِرُّ . حكى الفراء: «أنَّ العربَ تَرَفَعُ هذا وتَجْزِمُهُ» .

قال: وإنما جزم ، لأن تأويله: «إن لَمْ أَرْبِطْهُ» ، فجزم على التأويل ، قال أبو حيان: وما ادّعياه ولم يحكما فيه خلافاً خالفاه فيه الخليل وسيبويه ، وسائر البصريين . وفي «شرح الجُمَلِ الصغير» لابن عصفور: «أجاز الكوفيون جَزَمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو: زيد يأتي الأميرَ لا يقطعُ اللّصُّ ، وهذا عندنا يجبُ رفعه ، ولا يجزم إلا ضرورة» .

وفي كتاب سيبويه: سألتُه يعني الخليل عن: آتِي الأميرَ^(١) لا يَقْطَعُ اللّصُّ ، فقال^(٢): «الجزاء^(٣) ها هنا خطأ ، لا يكون الجزاء^(٤) أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر ، ولا نَعْلَمُ هذا جاء في الشعر البتة . انتهى .

[إضمار أن بعد لام كي]

(ص) : مسألة : تضرع جوازاً بعد^(٥) لام كي ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظهار .

وقال الكوفيّة: هي الناصبة . وقال ثعلب: قيامها مقام أن . وابن كيسان = تقدّر أنْ أو كي . وفتحها لغة . وبعد عاطف فِعْلٍ على اسم صريح واو ، أو فاءٍ ،

(١) : «عن أن الأمير» تحريف ، وفي ط : «آتي» بهزة واحدة ، تحريف صوابه في سيبويه ٤٥٣ : ١ .

(٢) : في النسخ الثلاث : «قال» : من دون فاء صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣ .

(٣) : ط : «الجزم» مكان : «الجزاء» تحريف صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣ .

(٤) : ط : «الجزم» تحريف ، صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣ .

(٥) : ط : «بعض» بالضاد ، تحريف .

أَوْ تُمَّ أَوْ أَوْ . ولا [١٧/٢] يَحْذِفُ سِوَى مَا مَرَّ إِلَّا نَدَوْرًا ، وَلَا يَقَاسُ فِي الْأَصَحِّ .
وقيل = يجوز ولا نصب .

(ش) : الحال الثاني : ما تَضَمَّرَ أَنْ فِيهِ جَوَازًا وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعِينَ :

أحدهما : بعد لام الجرّ غير الجُحُودِيَّةِ نحو : جِئْتُ لَأُكْرِمَكَ ، فالفعل منصوبٌ
بعد هذه اللام بأن مضمرّةٌ ، ويجوز إظهارها نحو : جِئْتُ لِأَنْ أُكْرِمَكَ . وتسمى
هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب ، كما أن « كي » للسبب ، يعنون إذا كانت جارة
تكون جارةً ، وتكون ناصبة بمعنى « أن » ، ولا يعنون بذلك « أن كي » تقدّر بعدها
فتكون للنصب بإضمار « كي » ، لا بإضمار أن . وإن كان يجوز أن ينطق بـ « كي » .
بعدها ، فتقول : جِئْتُ لَكِي أُكْرِمَكَ ، لأن « كي » لم يثبت إضمارها في غير هذا
الموضع ، فحمل هذا عليه ، وإنما ثبت إضمار « أن » فلزم أن يكون المضمر هنا « أن » .
وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيّراني : أنه يجوز أن يكون المضمر « أن » ،
ويجوز أن يكون « كي » ، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها
« أن » تارةً ، وكي تارةً .

وزعم أهل الكوفة = أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها ، كما زعموا ذلك في لام
الجحود المتقدمة وأن ما ظهر بعدها من أن وكي هو مؤكّد لها ، وليست لام الجرّ
التي تعمل في الأسماء ، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كي ، فإذا رأيت « كي » مع
اللام فالنصب للام ، وكي مؤكدة . وإذا انفردت « كي » فالعمل لها . وزعم ثعلب
أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون إلا أنه قال : لقيامها مقام « أن » .
قال أبو حيان : وذلك باطلٌ ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ ، وعوامل
الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء .

فإن اقترن الفعل بـ « لا » بعد اللام تعيّن الإظهار كقوله تعالى : « لَيْلًا يَعْلَمُ »

أَهْلُ الْكِتَابِ^(١) .

قال أبو حيان : وسواء كانت لا نافية أو زائدة .

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلا بها ، وإنما ساغ ذلك ، لأنها حرف جر ، و « لا » قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو : غَضِبْتُ من لا شيء ، وجئت بلا زاد ، ويلزم إذ ذاك إظهار أن ، ليقع الفصل بين المتماثلين ، لأنهم لو قالوا : جئت لئلا تغضب ، كان في ذلك قلق في اللفظ ، ونَبْوةٌ في النطق ، فتجنبوه بإظهار أن .

وحكم لام كي الكسر ، وفتحها لغة تميم .

الموضع الثاني : بعد عطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثُمَّ ، أو أو على اسم صريح كقوله :

١٠٣٦ - لِلْبُئْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٢) .

وقوله :

١٠٣٧ - لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَارْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ لِتَرَابًا عَلَى تَرَبٍ^(٣)

وقوله :

١٠٣٨ - إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ^(٤)

(١) سورة الحديد ٢٩ .

(٢) ليسون بنت بحدل الكلابية .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٦ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٦ .

(٤) لأنس بن مدركة الخثعمي .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٧ ، وشنور الذهب ٣١٦ .

وقوله تعالى : « إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وراء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ » ^(١) .

وشمل الاسمُ المصدرَ وغيره كقوله :

١٠٣٩ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامٍ أَعَزَّةٌ وَآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَدُكَ عَلَقَمًا ^(٢)

واحترز بالصريح من العطفِ على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار « أن » كما تقدّم .

ولا تنصب « أن » محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلا نادراً .

وذهب جماعة = إلى أنه يجوز حذفُها في غير المواضع المذكورة ، ثم اختلف هؤلاء ، فذهب أكثرُهم : إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت ، وعليه أبو الحسن ، وجعل منه قوله :

١٠٤٠ - . أَلَا أَيَّاهَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَغَى . ^(٣)

يريد : أن أحضر . قيل : ومنه قوله تعالى : « أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدَ » ^(٤) ، أي : أن أعبدَ . ووجهه أن العامل إذا نسخ عاملاً وحذِفَ رجع الأول ، لأن لفظه هو الناسخ ^(٥) .

وذهب أبو العباس : إلى أنه إذا حُدِفَت « أن » ^(٦) بقي عملُها ، قال : لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في « رَبَّ » ، وأكثر العوامل . وأنشد عليه ما روي في البيت السابق : أَحْضَرُ بِالنَّصْبِ ، وقوله :

(١) الشورى ٥١ . (٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٠ .

(٣) سبق ذكره رقم ٣ . (٤) سورة الزمر ٦٤ .

(٥) المراد : رجع إلى ما كان عليه أولاً ، لأن الناسخ لا يعمل إلا إذا كان ملفوظاً به ، فإذا اختفى لفظه بطل عمله .

(٦) « أن » سقطت من ١ .

١٠٤١ - وهمّ رجالٌ يَشْفَعُوا لي فلم أجِدْ

شفيعاً إليه غَيْرَ جُودٍ بُعَادِلُهُ ^(١)

وقوله :

١٠٤٢ - . وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بعد ما كِدْتُ أَفْعَلُهُ . ^(٢)

وحكى من كلامهم : خُذَ اللَّصَّ قبل يأخُذَكَ ، ومُرُهُ يَحْفَرُهَا ^(٣) ،
وقرأ الحسن : «تَأْمُرُونِي أَعْبُدَ» ^(٤) ، وقرأ الأعرج : «وَيَسْفِكَ الدَّمَاءَ» ^(٥) .

واختلف النحاة في القياس على ما سَمِعَ من ذلك :

فذهب الكوفيون ، وبعض البصريين : إلى القياس عليه .

قال أبو حيان : والصحيح قصرُهُ على السَّماعِ لأنه لم يَرِدْ منه إلا ما ذكرناه
وهو نَزَرٌ ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ،
وإقرار الفعل منصوباً ولا [١٨/٢] مرفوعاً ، يقتصر في ذلك على مَوْرِدِ السَّماعِ .

• • •

[خاتمة]

(ص) : خاتمة ^(٦) ترد « أن » زائدة ، وليست المخففة ، ولا تفيد غير توكيد
على الأصح فيهما بعد « لَمَّا » وبيّنَ قَسَمَ وَلَوْ .

وزعمها ابن عصفور = رابطة . وسيبويه في قول : مُوطِئَةٌ . وأبو حيان = مُخَفَّفَةٌ ،

(١) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٢ .

(٣) من النسخ الثلاث : « ومن يحصرها » مكان : « مره يحفرها » تحريف . صوابه في المعنى ٢ : ١٧٢

(٤) سورة الزمر ٦٤ . (٥) سورة البقرة ٣٠ .

(٦) كلمة « خاتمة » سقطت من ١ .

وشنوداً بعد كي . وقاسه الكوفية . وكاف الجر ، وإذا ، ومفسرة ، وأنكرها الكوفية بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه ، قيل : أو لفظه عارية من جار . فإن وليها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لا جازا والجزم .

قال الكوفية والأصمعي : وشرطية ، قيل : ونافية . قيل : وبمعنى : لثلا ، قيل : وإذا مع الماضي . قيل : والمضارع .

...

(ش) : لما انقضى الكلام في أحكام « أن » الناصبة للمضارع ، وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة ، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تسم الكلام ، وختم الباب بذكر بقية مواضعها ، وهي ستة : أحدها : الزيادة ، وأن الزائدة حرف ثنائي بسيط مركب من المزة والنون فقط .

وذهب بعضهم : إلى أنها هي الثقيلة ^(١) خففت ، فصارت مؤكدة .

قال أبو حيان : ولا نفيد عندنا غير التأكيد .

وزعم الزمخشري : انه ينجر مع إفاضة التوكيد معنى آخر فيقال في قوله تعالى : « ولما أن جاءت رُسُلنا لوطاً سيءَ بهمٍ وضاق ^(٢) » دخلت « أن » في هذه القصة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله : « ولقد جاءت رُسُلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً » ^(٣) تنبيهاً وتأكيذاً في أن الإساءة كانت تعقب المجيء ، فهي مؤكدة

(١) ط فقط : « المظلة » .

(٢) سورة العنكبوت ٣٣ .

(٣) هود ٦٩ . وفي النسخ الثلاث : « ولما » وهو تحريف . أمّا الآية الأخرى المبدوءة بـ « ولما » فهي :

« ولما جاءت رُسُلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنا مُهلِكُوا أَهْلَ هذه القرية » العنكبوت ٣١ .

فلاستدلال بأن « أن » لم تدخل في قصة إبراهيم استدلال في غير موضعه . وقد تنبه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال فقال ما نصه بعد دفاعه عن الزمخشري : « ثم إن قصة الخليل التي فيها :

للاتصال وال لزوم ، ولا كذلك في قصّة إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيه كالأول .

وقال الأستاذ أبو عليّ : دخلت منبّهةً على السبب ، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء ، لأنّها قد تكون للسبب في قولك : جئت أن تعطي ، أي للإعطاء .

قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبار النحويين .

ومواقع زيادتها بعد لمّا كالآية .

وبين القسم ولو كقوله :

١٠٤٣ - . أما والله أن لو كُنْتُ حرّاً^(١) .

وزعم ابن عصفور في « المقرّب » : أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه .

والذي نصّ عليه سيبويه : أنها زائدة ، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة .

وقال أبو حيان : الذي يذهب إليه في « أن » هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو : أنها المخففة من الثقل ، وهي التي وصلت بـ « لو » كقوله تعالى : « وأن لو استقاموا^(٢) » وتقديره^(٣) : أنه إذا قيل : أقسم أن لو كان كذا لكان كذا ، فمعناه : أقسم أنه لو كان

= « قالوا سلاماً » ليست في السّورة التي فيها : « سيء بهم » بل في سورة هود وليس فيها : « لمّا » .

انظر المغني ١ : ٣٣ فإن لابن هشام بحثاً قيماً في هذا الموضوع .

(١) قائله مجهول . وعجزه في إحدى الروايات :

« وما بالحرّ أنت ولا العتيق » .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١١١ .

والإنصاف ٢٠٠ والخزانة ٢ : ١٣٣ .

(٢) ط فقط : « وتقريره » بالراء .

(٣) سورة الجن ١٦ .

كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ ، أي :
أقسم على أنه لو كان ، فصلاحيّة أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخففة منها .

وتزاد شذوذاً بعد : « كي » .

وقاسه الكوفيّون نحو : جئت لكي أن أكرمك ، قالوا : ولا موضع لـ « أن »
لأنها مؤكدة لـ « كما » كدلتها كي .

وبعد كاف الجر كقوله :

١٠٤٤ - ويوماً ثوافينا بوجهٍ مُقسّمٍ كأن ظبّيةٍ تعطو إلى وارق السلم^(١)

وبعد إذا كقوله :

١٠٤٥ - فأمله حتى إذا أنْ كاتسهُ مُعطى يدٍ في لُجّة الماءِ غامِرُ^(٢)

الموضع الثاني : التفسير : أثبت البصريّون^(٣) ، وأنكر الكوفيّون كون ذلك
من معانيها ، وهي عندهم الناصبة للفعل . قال أبو حيّان : وليس ذلك بصحيح ،
لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ، ولا يصحّ أن تكون المصدرية إلاّ بتأويلات بعيدة .

والكلام على مذهب البصريّين فنقول : أجريت أن في التفسير مُجرى أيّ ،
لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد ، لا يقال : مررت برجل أن صالح ، وكأنهم
أبقوا عليها ما كان لها من الجُملة ، وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة

(١) سبق ذكره رقم ٥٤٠ .

(٢) لأوس بن حجر . والرواية هنا مختلفة عن ديوانه . ففي الديوان ٧١ جاءت الرواية على النحو
التالي :

• معطى يد من جمة الماء غارف •

(٣) ١ : « أثبت الكوفيّون » وهو تحريف لتناقضه مع ما بعده .

للمجمل الاسميّة والفعلية نحو : كتبت إليه : أن افعل ، وأرسل إليه : أن ما أنت وهذا ^(١) ، ومنه : « وَنُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ ^(٢) » .

ولأن التفسيرية شرطان :

أحدهما : أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله ، لا لقولٍ مصرّح به أو محذوف ، أو فعلٍ متأولٍ بمعنى القول ، فإن صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون « أن » ، وكذلك إن كان القول منوياً ، وتقدّم فعل مؤول به ، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرّح والمقدّر ^(٣) ، فلها نحيء بعده « أن » . وذكر ابن عصفور في شرح « الجمل الصغير » : أن أن تأتي تفسيراً بعد صريح القول . وفي البسيط : اختلف في تفسير [١٩/٢] صريح القول فأجازه بعضهم ، وحمل عليه قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » ^(٤) .

ومنهم من يمنع في الصريح ، ويميز في المُضمّر كفولك : كتبتُ إليه أن قم .

الشرط الثاني : ألا تتعلق بالأول لفظاً ، فلا تكون معمولةً ، ولا مبنيةً على غيرها ، ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ^(٥) » ، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ ، ولا في قولهم كتبت إليه بأن قم ، لأنها معمولةٌ لحرف الجرّ . فإن لم تأت بحرف الجرّ جاز فيها الوجهان

وإن ولي « أن » الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو : أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير ، والنصب على أنها مصدرية .

أو معه لا نحو : أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لا ذكر ، والجزم أيضاً

(١) في النسخ الثلاث : « أن ما أنت » فقط بدون ذكر « هذا » والنص في المغني ١ : ٣١ .

(٢) سورة الأعراف ٤٣ .

(٣) ط : « بخلاف المصرّح المقدّر » باسقاط واو العطف ، تحريف .

(٤) سورة يونس ١٠ .

(٥) سورة المائدة ١١٧ .

على النّهي ، وتكون « أن » فيه تفسيراً .

الموضع الثالث : الشرط بمعنى إن^(١) أثبتته الكوفيون والأصمعيّ ، واستدلوا بقوله :

١٠٤٦ - أنغضب إن^(٢) أذنا قُتِيْبَةً حُرّاً جِهاراً ، ولم تغضب لِقَتْلِ ابنِ خازِم^(٣)

قالوا لصِحّة وقوع « أن » موقعها ، وامتناع أن تكون أن^(٣) النّاصبة ، لأنها لا تفصل بين الفعل ، أو المخفّفة ، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق ، ولا شك .

وقال الخليل : بل هي النّاصبة ، وقال المبرد : هي المخفّفة من الثّقيلة على تقدير : أنغضب من أجل أنه أذنا ، ثم حذف الجار وخفّف .

الرّابع : النّفْي : أثبتته بعضهم ، وخرّج عليه : « قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ^(٤) » أي : لا يُؤْتَى ، وأنكره الجمهور .

الخامس : بمعنى لئلا ، أثبتته بعضُهم ، وخرّج عليه : « يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَصِلُوا^(٥) » . أي لئلا تَصِلُوا . قال أبو حيان : والصّحيح المنع ، وتأويل الآية : كراهة أَنْ تَصِلُوا .

السادس : بمعنى إذ ، أثبتته بعضهم مع الفعل الماضي ، قيل : ومع الفعل المضارع

(١) « إن » سقطت من أ ، ط .

(٢) للفردق يمدح سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً .

ديوانه ٨٥٥ وروايته : « ليوم » مكان : « لقتل » وانظر سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٨٦ ، والخزانة ٣ : ٦٥٥ وفي ط : « ابن حازم » بالحاء . تحريف .

(٣) « أن » سقطت من ط .

(٤) سورة آل عمران ٧٣ .

(٥) سورة النساء ١٧٦ .

وجعل منه قوله تعالى : « بَلَّ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ »^(١) . وقوله تعالى :
« أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ »^(٢) . أي إذ آمنتم .

قال أبو حيان : وهذا ليس بشيء بل « أَنْ » في الآيتين مصدرية ، والتقدير :
بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك^(٣) « يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ
رَبِّكُمْ »^(٤) .

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا « جمع الجوامع » ، وهذا
القدر إلى هنا نصف الكتاب . واعلم أني لما شرعت في شرحه ، كنت بدأت أولاً
بشرح النصف الثاني ، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء^(٥) جمع التكسير على
طريقة المزج ، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم ،
وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب ، والغاء القطعة التي كتبتها
أولاً ممزوجة ، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضمت
هذه القطعة إلى تلك ، ووصلت بينهما . ولا يضير كون الشرح على أسلوبين ، نصفه
بلا مزج ، ونصفه ممزوج ، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع
التكسير إلى آخره على طريقة أوله . والله الموفق^(٦) .

(١) سورة ق-٢ .

(٢) المنتحة ١ .

(٣) ط : « وللك » باللام تحريف .

(٤) سورة المنتحة ١ .

(٥) ط : « أثناء » .

(٦) ١ : بزيادة : « للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا وآله
وصحبه وسلم .

وب : بزيادة : « وهو حسي ونعم الوكيل » بعد قوله : « والله الموفق » .